



الجمهورية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم التجارية

التخصص: محاسبة وتدقيق

أثر الضريبة على ربحية المؤسسة

- دراسة حالة - GSP.ROYAL BOTON

إشراف الدكتورة:

- تواتي طليبة نسيمة

إعداد الطلبة:

- سعدون عيسى

- منصر عبد الله

- سلمان العقون

نوقشت المذكرة علنا يوم: 2023/ 06/ 08

الصفة	الجامعة	الرتبة	اللجنة
رئيسا	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	د.أستاذ محاضر	سعادة وردة
مشرفا ومقررا	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	د.أستاذ محاضر	تواتي طليبة نسيمة
مناقشا	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	د.أستاذ محاضر	خضير ليلى

السنة الجامعية: 1443-1444 هـ - 2022-2023 م



الجمهورية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم التجارية

التخصص: محاسبة وتدقيق

أثر الضريبة على ربحية المؤسسة

- دراسة حالة - GSP.ROYAL BOTON

إشراف الدكتورة:

- تواتي طليبة نسيمة

إعداد الطلبة:

- سعدون عيسى

- منصر عبد الله

- سلمان العقون

نوقشت المذكرة علنا يوم: 2023/ 06/ 08

الصفة	الجامعة	الرتبة	اللجنة
رئيسا	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	د.أستاذ محاضر	سعادة وردة
مشرفا ومقررا	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	د.أستاذ محاضر	تواتي طليبة نسيمة
مناقشا	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	د.أستاذ محاضر	خضير ليلى

السنة الجامعية: 1443-1444 هـ - 2022-2023م

الشكر والتقدير

إن الشكرُ والحمد لله كما ينبغي لجلال ووجهه وعظيم سلطانه، نشكره ونحمده حمدا كثيرا
مباركا فيه على جنزبل عطائه وعلى كل ما أنعم به وفضله علينا، أن وفقنا لإتمام هذا البحث، ونسأله تعالى
أن ينفع به، مراجين منه عز وجل التوفيق والسداد في باقي مشوارنا البحثي.

من هذا المنبر نتقدم بالشكر الجزيل إلى جميع من ساهم في إعداد هذه المذكرة من قريب أو من بعيد ونخص
بالذكر الأستاذة المشرفة "تواتي طلبية نسيمه" التي لم تبخل علينا بنصائحها القيمة وتوجيهاتها السديدة. كما تتوجه
بجميل عرفاننا إلى كل أساتذتنا وإلى كل موظفي مؤسسة **GSP** و **royal Beton** ونخص بالذكر كل
من ساعدنا في المؤسسة، على النصائح والمعلومات التي قدموها لنا. وفي الأخير نشكر كل من وقف بجانبنا ولو

بكلمة .

كما نتقدم بجزيل الشكر للأستاذة أعضاء لجنة المناقشة لتكرمهم بقبول مناقشة بحثنا هذا وإثرائه

وتقييمه .

شكرا لكم وجزاكم الله عنا خيرا

إلى أستاذي

أحمد الله عز وجل على منحه وعونه لإتمام هذا البحث.

و وهبني القوة والقدرة حتى نحقق اهدايفي، إلى من كان يدفعني قدما نحو الأمام لنيل المبتغى، إلى الذي سهر على

تعليمي بتضحيات جسام مترجمة في تقديسه للعلم، إلى مدرستي الأولى في الحياة،

أبي الغالي على قلبي أطل الله في عمره؛

إلى التي وهبت فلذة كبدها كل العطاء والحنان، وصبرت على كل شيء، و مرعتني حقا الرعاية و

كانت سندي في الشدائد، وكانت دعواها لي بالتوفيق، تتبعتني خطوة خطوة في عملي، إلى من امرت كلما

تذكرت ابتسامتها في وجهي نبع الحنان أمني أعز ملاك على

القلب والعين جزاها الله عني خير الجزاء في الدارين؛

إليهما أهدي هذا العمل المتواضع لكي أدخل على قلبهما شيئا من السعادة إلى إخوتي وأخواتي الذين تقاسموا معي

عبء الحياة؛ كما أهدي ثمرة جهدي لأستاذة الكريمة الدكتورمة: تواتي طليبة نسية التي كلما أنارت لي

الطريق و كلما دب اليأس في نفسي نزرع فيا الأمل لأسير قدما و كلما سألت عن معرفة نرودتني بها؛ إلى كل

أساتذة قسم العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.

الملخص:

تسعى المؤسسات الاقتصادية دوماً لتحقيق الاستمرارية والبقاء، لذا أصبحت ملزمة بتطبيق سبل وطرق لرسم استراتيجيات ملائمة ضمن قطاع نشاطها. بغية تحقيق التأقلم مع كافة المتغيرات الداخلية والخارجية على حد سواء وكذا استغلال مواردها بصفة أحسن.

تعد الضريبة من أهم مصادر تمويل الخزينة العامة للدولة، حيث تستغل حصيلتها في تحقيق جملة من الأهداف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية هذا من جهة، ومن جهة أخرى تحدث الضريبة تأثيرات متنوعة تظهر بصورة مباشرة على المؤسسة لكونها وحدة اقتصادية تهتم بالتسيير والتحكم الأمثل في تخصيص وتوجيه الموارد المالية والبشرية المتاحة وتهدف إلى الحفاظ على توازنها المالي..

Abstract

Economic institutions always strive to achieve continuity and survival, if they become obligated to apply ways and means to draw appropriate strategies within their sector of activity. In order to achieve adaptation to all internal and external variables alike, as well as to make better use of its resources.

The tax is one of the most important sources of supply for the public treasury of the state, as its proceeds are used to achieve a number of social, political and economic goals. It aims to maintain its financial balance.

فهرس المحتويات:

الصفحة	المحتويات
I	الشكر والتقدير
II	الإهداء
III	الملخص:
IV	فهرس المحتويات:
VI	فهرس الجداول:
VII	فهرس الأشكال:
أ	المقدمة العامة
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للضرائب	
6	تمهيد:
7	المبحث الأول: مدخل إلى الضريبة
7	المطلب الأول: تعريف الضريبة وعناصرها
10	المطلب الثاني: تصنيفات الضريبة
16	المطلب الثالث: التنظيم الفني للضريبة
21	المبحث الثاني: السياسة الضريبية أدواتها وأهدافها
21	المطلب الأول: مفهوم السياسة الضريبية
22	المطلب الثاني: أهداف السياسة الضريبية
27	المطلب الثالث: أدوات السياسة الضريبية
30	خلاصة الفصل:
الفصل الثاني: أساسيات حول الربحية في المؤسسة والشركات	
32	تمهيد:
33	المبحث الأول: أساسيات حول الربحية في المؤسسة
33	المطلب الأول: مفهوم الربحية
35	المطلب الثاني: مؤشرات قياس الربحية
37	المطلب الثالث: محددات ربحية المؤسسات الاقتصادية

41	المبحث الثاني: الأثر الضريبي على ربحية المؤسسة والتوازن المالي
41	المطلب الأول: التأثير الضريبي على مؤشرات التوازن المالي
44	المطلب الثاني: تأثير الضريبة على التدفقات النقدية للمؤسسة وأرباحها
45	خلاصة الفصل:
الفصل الثالث: لأثر الضرائب على الوضعية الربحية للمؤسستين GSP- ROYAL BETON	
دراسة حالة	
47	التمهيد
48	المبحث الأول : التعريف بالمؤسستين محل الدراسة والمنهج المتبع
48	المطلب الأول: التعريف واهداف المؤسستين . GSP & ROYAL BETON.
49	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمؤسستين GSP & ROYAL BETON
53	المبحث الثاني: دراسة الأثر الضريبي على المؤسستين GSP & ROYAL BETON
53	المطلب الأول: الضرائب التي تخضع لها المؤسستين GSP & ROYAL BETON
56	المطلب الثاني: دراسة الأثر الضريبي على التوازن المالي للمؤسستين
62	خلاصة الفصل
64	الخاتمة
68	قائمة المصادر والمراجع
73	الملاحق

فهرس الجداول:

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
54	توزيع حصيلة الرسم على النشاط المهني	1
54	يمثل معدلات الرسم على القيمة المضافة حسب قانون المالية 2021	2
55	عند الشراء (الرسم على القيمة القابل للاسترجاع)	3
55	عند البيع (الرسم على القيمة المضافة المحصل)	4
57	الميزانية المالية المختصرة لجانب الأصول لسنوات (2019-2021م)	5
57	الميزانية المالية المختصرة لجانب الأصول لسنوات (2019-2021م)	6
58	الميزانية المالية المختصرة لجانب الخصوم لسنوات (2019-2021)	7
58	الميزانية المالية المختصرة لجانب الخصوم لسنوات (2019-2021)	8
58	تأثير الضريبة على جانبي لمؤسسة (GSP)	9
59	تأثير الضريبة على جانبي الأصول والخصوم لي مؤسسة (ROYA LBETON)	10
59	: أثر الضريبة على الاستخدامات المتداولة والموارد المتداولة للفترة (2019-2021) المؤسسة GSP	11
60	أثر الضريبة على الاستخدامات المتداولة والموارد المتداولة للفترة (2019-2021) المؤسسة ROYAL BETON	12

فهرس الأشكال:

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
40	العوامل المؤثرة على ربحية المؤسسات الاقتصادية	1
60	التمثيل البياني لتأثير الضريبة على الاستخدامات المتداولة للفترة (2021-2019)	2
61	التمثيل البياني لتأثير الضريبة على الموارد المتداولة للفترة (2021-2019)	3

مقدمة

مقدمة

تخطى المؤسسات باهتمام متزايد من جميع دول العالم نظرا لدورها المحوري كقاطرة أمامية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لذلك نجد أن هذا النوع من المؤسسات فرض نفسه كنواة أساسية ضمن السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدول المتقدمة والنامية. على غرار العديد من الدول نالت المؤسسات (التجارية والصناعية) اهتمام كبير في الدولة الجزائر في مختلف التشريعات المالية المخصصة لدعم وترقية هذا الصنف، بحيث وفرت لها عوامل النجاح والاستمرارية حتى تتمكن من القيام بدورها التنموي على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي.

ومن بين الأدوات التي تستخدمها الدولة في إطار تشجيع قطاع المؤسسات فرض ضريبة مناسبة تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات هذه المؤسسات، ولا تكون من أسباب فشلها. والمعروف أن الضريبة تعد أكبر المخاوف والهواجس التي تعيق مبادرة الأشخاص في تأسيس المؤسسات وتحقيق ربحية والتصريح بها وبالخصوص في حالة وجود نسبة ضريبة مرتفعة، إذ ينظر للدولة كشريك بخصية كبيرة في الربحية المحققة من خلال نسبة الضريبة المفروضة والواجبة الدفع في الآجال القانونية. إن عدم تسديد الضريبة في الآجال المفروضة قانونا تتعرض المؤسسات لتحمل عقوبات مالية، وهذا ما يزيد من العبء الضريبي وينعكس سلبا على خزينة المؤسسة. ينجم كذلك عن محاولة التهرب من دفع الضريبة عقوبات مالية صارمة مما يضاعف من العبء الضريبي ويضر بسمعة المؤسسة.

ومنه فنجاح هذه المؤسسات يزيد من الإيرادات الضريبية والتي تعد من أهم الإيرادات التي تعتمد عليها الدولة في تمويل الميزانية العامة. تعبر الميزانية العامة عن التزامات الدولة تجاه المجتمع من أمن وتعليم وصحة وغيرها من الخدمات، ولا يمكن تأمينها دون تحصيل الإيرادات المختلفة وبالخصوص الضريبة. إذن وجود الدولة مرتبط بوجود الضريبة.

في حين تهدف المؤسسات إلى تحسين أدائها المالي الذي يعد المحرك الأساسي لوجودها والطريقة المثلى للحفاظ عليها، بقائها واستمرارها، أي أن نجاح هذه الأخيرة يأتي وقف على مدى كفاءة وفعالية أدائها. بحيث تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار تأثير متغير الضريبة على مختلف مؤشرات الأداء المالي، إذ تعد الضريبة المفروضة على ربحية المحققة من طرف المؤسسات تدفق نقدي خارج يخفض من نتيجة المؤسسة.

المشكلة الرئيسية:

على ضوء ما سبق يمكن ضبط إشكالية هذه الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:

❖ ما مدى تأثير الضريبة على ربحية المؤسسة؟

الأسئلة الفرعية:

تتفرع هذه الإشكالية إلى الاسئلة الفرعية الآتية :

✓ ما هي أهم الضرائب التي تخضع لها المؤسسة الاقتصادية؟

✓ ما هي مؤشرات التوازن المالي؟

✓ أين يكمن التأثير الضريبي على ربحية المؤسسة؟

✓ كيفية التأثير الضريبي على مؤشرات التوازن المالي؟

فرضيات الدراسة:

وفقا للإشكالية التي تم عرضها يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- ① . تواجه المؤسسة عدة أنواع من الضرائب، لعل أبرزها الضريبة على أرباح المؤسسات؛
- ② . توجد العديد من النظريات التي أرادت تفسير الهيكلة المالية المثلى للمؤسسات؛
- ③ . باعتبار أن المؤسسة تستفيد من الاقتصاد الضريبي الناجم عن الضريبة على ربحية المؤسسة، فإن الضرائب تؤثر بشكل جوهري على الهيكلة المالية للمؤسسات.

4.مبررات اختيار الموضوع:

- الموضوع يدخل ضمن التخصص المدروس.
- تفسير مسألة الضريبة وبرحيتها المالية من أعقد المشاكل التي تواجهها المؤسسات الجزائرية.
- الرغبة الذاتية في دراسة هذا الموضوع أهميته البالغة ولكون الضريبة أحد أهم العناصر التي تؤثر على الضريبة في ربحية المؤسسة.

5. أهداف الدراسة وأهميتها:

❖ أهداف الدراسة: نسعى إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- التعرف على الضريبة وأهم أنواعها والتعرف على الهيكلة المالية وأهم نظرياتها وكشف الرابط بين الضريبة وربحية المالية في المؤسسة.

❖ أهمية الدراسة: تم تناول موضوع الضريبي نظراً للاعتبارات الآتية:

- حاجة الدول للضريبة من أجل تدعيم الخزينة المالية.
- المكانة والأهمية التي تحتلها الضريبة وتأثيرها على المؤسسة.
- سعي المؤسسات من تقييل على تأثير الضريبي على اربحها.

6. الإطار الزمني والمكاني:

إن الدراسة أو ما يسمى بدراسة الحالة، تفرض علينا تحديد الإطار الزمني التي ستدرس خلاله متغيرات البحث، والإحصائيات والمعطيات اللازمة؛ مع تحديد المناطق التي ستشملها الدراسة ومن ثم فإنه:

- زمنيًا: تشمل الدراسة الميدانية الفترة 2019. 2021
- مكانيًا: فقد وقع اختيارنا على مؤسستين GSP-ROYAL BETON وكان اختيارنا بناء على عنوان مذكرتنا.

7. المنهج والأدوات المستخدمة:

بهدف الإلمام والإحاطة بمختلف جوانب الموضوع والإجابة على الإشكالية المطروحة، تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الموافق للدراسة النظرية، القائم على جمع البيانات والمعلومات المرتبطة بالموضوع محل الدراسة من أجل الوصف الدقيق للضريبة وأثرها على ربحية المؤسسة وتحليل العلاقة بين الضريبة والأداء المالي للمؤسسة

كما تم الاعتماد على منهج الاستقراء من خلال دراسة أثر الضريبة على ربحية المؤسسة وعلى الأداء المالي، والمتمثل في كل من العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية، العائد على المبيعات، لعينة من لقياس (Panel Data) المؤسسات الاقتصادية. تم استخدام أسلوب بيانات السلاسل الزمنية المقطعية العلاقة بين متغيرات الدراسة.

8. صعوبات الدراسة:

- صعوبة تناول كل جوانب الموضوع.
- صعوبة ضبط الموضوع .

9. محتوى البحث:

قسمنا المذكورة إلى فصلين، قسم الأول المدخل عام حول الضريبة ، ويندرج تحته مبحثين، المبحث الأول حول مدخل إلى الضريبة ، أما المبحث الثاني فعنوانه ب. السياسة الضريبية أدواتها و أهدافها. وخصصنا الفصل الثاني الذي عالجنا فيه أثر الضريبة على الربحية المؤسسة وتوازنها المالي، وقد حددنا في المبحث الأول أساسيات حول الربحية في المؤسسة، والمبحث الثاني الأثر الضريبي على ربحية المؤسسة والتوازن المالي.

وخصصنا الفصل الثالث: «دراسة إثر الضريبة على ربحية للمؤسستين»

مؤسسة (GSP & ROYAL BETON)

أما خاتمة بحثنا فقد ضمناها ما توصلت إليه الدراسة من نتائج مدعمين إيّاها باقتراحات نظرية وأخرى عملية علّها تكون إضافة علمية وعملية في هذا المجال.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للضرائب

تمهيد:

نظرا لأهمية الكبرى للضريبة كمصدر أساسي لإيرادات الميزانية العامة للدولة في مختلف الدول المتقدمة والنامية، لذلك تعمل الدولة على تحصيلها بحكم تطور مهامها التي تتطلب نفقات متزايدة بسبب دورها الكبير عبر التدخل في النشاطات الاقتصادية، ولذلك فهي تسعى على تطوير النظام الضريبي وتحسين أدائه بما يتناسب مع ظروفها الاقتصادية.

لذلك تعد عملية فرض الضريبة من حقوق الدولة على أفراد المجتمع وكعامل أساسي لوجود واستمرارية الدولة، وتعتمد في ذلك على أدوات لتطبيقها وفق أهداف مالية واقتصادية واجتماعية وغيرها مع معرفة تأثيراتها على مكونات الاقتصاد الوطني.

تم تقسيم هذا الفصل إلى المبحثين :

المبحث الأول : مدخل إلى الضريبة.

المبحث الثاني : السياسة الضريبية أدواتها وأهدافها

المبحث الأول: مدخل إلى الضريبة.

عرف الإنسان الضريبة منذ القديم وفق أشكال مختلفة والتي كانت تهدف دائما إلى ضرورة مساهمة أفراد المجتمع في تغطية النفقات العمومية كتعبير على إثبات انتمائهم إلى المجموعة المكونة للكيان. ولكن في الوقت الحاضر تحتل الضريبة مكانة ذات أهمية في اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية ولا يمكن أن نتصور وجود دولة في العالم لا تطبق الضريبة.

المطلب الأول: تعريف الضريبة وعناصرها

تعريف الضريبة ضروري جدا لفهم معناها وتحديد معالمها كعناصر أساسية لنجاحها، ويسهل العمل لكل من إدارة الضرائب والمؤسسة لتطبيقها على أرض الواقع.

الفرع الأول: تعريف الضريبة

هناك عدة تعاريف للضريبة من طرف متخصصون في المالية العامة والضرائب، نذكر منها ما يلي :

1- تعرف الضريبة على أنها: "مبلغ نقدي (مبلغ من المال) تفرضه الدولة أو أحد الهيئات العامة المحلية على أفراد المجتمع طبقا لمقدرتهم التكليفية ويدفع جبرا وبصفة نهائية ودون مقابل كمساهمة في الأعباء العامة وتغطية النفقات العامة دون نظر للمنافع الخاصة التي تعود عليهم وبغرض تحقيق الأهداف والغايات الاقتصادية والمالية والاجتماعية والسياسية أي تحقيق النفع العام"¹

وتعرف أيضا على أنها: " مبلغ من المال تقطعه الدولة جبرا وبدون مقابل لتمويل احتياجاتها ذوي الشخصية المعنوية والطبيعية تبعا لمقدرتهم المالية ومقدرتهم على الدفع."²

2- وتعرف كذلك على أنها: "أداء نقدي يقع على الأشخاص الطبيعيين والمعنويين بما يتناسب مع قدرتهم التكليفية بدون مقابل بغية تغطية النفقات العمومية وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المحددة من طرف السلطة العمومية."³

¹- عزت عبد الحميد الربيعي، المبادئ العامة لتشريعات الضريبة، دار الولاء للنشر والتوزيع، مصر، 2001، ص68.

²- عزت ملوك قناوي حسن، أساسيات في المالية العامة، دار العلم للنشر والتوزيع، مصر، 2006، ص84

³- Jacques Saraf, Emmanuel Disle, Gestion fiscale, Tome 1, Dunod, France, 2012, p2.

من خلال التعارف السابقة للضريبة يمكن الاستنتاج على أنها: عبارة عن التزام المكلفين بدفع مبلغ نقدي كجزء من مداخيلهم للدولة، مع الأخذ بعين الاعتبار مقدرتهم التكليفية وبشكل إجباري و نهائي، و دون الحصول على مقابل من أجل تلبية حاجيات المجتمع.

الفرع الثاني: عناصر الضريبة

تتمثل عناصر الضريبة فيما يلي:

1- الضريبة أداء نقدي:

كانت تدفع الضريبة في الماضي في شكل عيني كجزء من الإنتاج أو تقديم عمل بدون مقابل ومجاني والذي يتماشى مع طبيعة النظام الاقتصادي السائد في تلك الفترة الذي يتميز بالإنتاج الزراعي. ومع زيادة مساهمة القطاع الصناعي في الإنتاج وزيادة أهمية النقود في المبادلات، أصبحت تدفع الضريبة في الوقت الحاضر بواسطة النقود وصار من الضروري استبعاد إمكانية تقديم مقدار من العمل المجاني أو دفع الضريبة عينيا التي تكلف خزينة الدولة أموال كبيرة نتيجة تحملها مصاريف التخزين والحفظ.

يتم تفضيل الشكل النقدي عن الشكل العيني للأسباب التالية¹:

- تحمل الدولة أعباء ومصاريف مرتفعة مرتبطة بطريقة النقل وتخزين المنتوجات من المحاصيل فتعرضها إلى التلف يؤدي إلى تجاوزها لقيمة الضريبة العينية.
- الضريبة العينية لا تتصف بالعدالة نتيجة إلزام الأفراد بالمساهمة بجزء من المحاصيل وتقديم عمل دون مراعاة الظروف الشخصية لكل شخص ابتداء من تكاليف الإنتاج التي يدفعها من أجل إنتاج المحاصيل إلى المصاريف العائلية التي يتحملها؛²
- عدم تكيف الضريبة العينية مع متطلبات الأنظمة الاقتصادية الحديثة.

2- الطابع الإجباري للضريبة:

يعني أن الضريبة تفرض وتصبح دينا على المكلف بها، فيتم تحصيلها بطريقة إلزامية حتى ولو تطلب الأمر اللجوء إلى استخدام القوة العمومية، ولا يمتلك المكلف الاختيار في دفع أو الامتناع عن دفع الضريبة. إضافة إلى أن تشريع

¹- محرز محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2008، ص، 147-148.

²- بن اعمار منصور، الضريبة على أرباح الشركات، دار هومة، بالجزائر، 2010، ص 15

الضرائب وتحديد مبلغها وتواريخ تحصيلها حق خاص تنفرد به السلطة التشريعية فلا يجوز للمكلف مناقشتها ومخالفتها في ذلك، وإنما الانصياع وتنفيذ المواد القانونية التي يتضمنها التشريع الضريبي.

ومع ذلك، ومن أجل تقوية الضمانات القانونية لحماية المكلف بالضريبة من التجاوزات والتعسفات التي قد تصدر عن السلطة التنفيذية من خلال مصالحها الضريبية في جباية الضريبة، فإن الدستور قام بوضع مواد قانونية تجبر على إصدار قانون كلما تعلق الأمر بإحداث أو تعديل أو إلغاء ضريبة عن طريق السلطة التشريعية. بذلك يعمل القانون على توفيق بين حقوق الدولة والتزاماتها وحقوق المكلف بالضريبة والتزاماته.

3- الطابع النهائي وبدون مقابل للضريبة:

تفرض الضريبة وفق قاعدة بدون مقابل التي تركز على مبدأ عدم تخصيص الإيرادات التي تعني عدم توجيه أي ضريبة معينة كإيراد من أجل تغطية نفقة معينة بل يتم تخصيص جميع الإيرادات إلى جميع النفقات ومن: مبررات هذا المبدأ¹

- في حالة ارتفاع قيمة النفقة المعينة مقابل قيمة الإيراد المخصص لتغطيتها يمكن أن يؤدي إلى عدم تقديم الخدمة بشكل جيد مما يؤدي إلى الإسراف في الإنفاق في الحالة العكسية.

- يزيد من تعظيم إشباع الحاجات العامة بتوفير خدمات تعود على المجتمع عامة عند توزيع الإيرادات العامة على الحاجات العامة حسب الأكثر ضرورة؛

- تعزيز دور الرقابي الذي تقوم به السلطات التشريعية على مختلف صور الإنفاق العام والإيرادات العامة؛

- الحد من سيطرة مجموعات الضغط التي تمارس ضغوطات من أجل تخصيص إيرادات معينة للإنفاق على الخدمات التي تحقق مصلحتها الخاصة.

يتم تحصيل الضريبة بصفة نهائية، بمعنى أنه إذا تم تحصيل الضريبة بطريقة قانونية فإنه لا يمكن استرجاعها ولا المطالبة بفوائد عنها إلا في حالة تم دفع الضريبة أكثر من القيمة المستحقة، فيحق له تقديم طلب من أجل استرجاع المبلغ الذي يزيد على المقدار الواجب دفعه²

¹ - نجلاء محمد إبراهيم بكر، المالية العامة، أكاديمية طبية، بدون سنة النشر، مصر، ص، 157-158.

² - عادل العلي، المالية العامة والقانون المالي والضريبي، الطبعة الثانية، مكتبة الجامعة إثناء للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص 124.

4- تدفع الضريبة لتغطية الأعباء العمومية:

منذ القرن الثامن عشر احتوت النصوص القانونية على أن الغرض من فرض وتحصيل الضريبة هو توجيه إيراداتها نحو تحقيق المنفعة العامة من خلال تغطية الأعباء العمومية بغية منع الأمراء والملوك من استخدام الحصيلة. الضريبة من أجل تغطية حاجاتهم الخاصة وبالتالي زيادة الإسراف والتبديد الأموال العمومية¹. لذلك لا تخصص الدولة الضريبة المدفوعة من المكلف بالضريبة لتغطية خدمة معينة أو نفع خاص يعود عليه وإنما توجه الإيرادات الضريبية لتغطية التزامات المالية المتعلقة بالنفقات العمومية: كالصحة، التعليم، الأمن، القضاء، السياسة، الاقتصاد، الاجتماع... الخ بما يعود بالنفع على جميع أفراد المجتمع.

المطلب الثاني: تصنيفات الضريبة

بالاعتماد على مجموعة من المعايير، يقوم المتخصصون في علم المالية العامة بتقسيم الضرائب إلى أصناف يتضمن كل صنف أنواع من الضرائب التي تتقارب فيما بينها. ولا تكفي الأنظمة الضريبية المعاصرة بتبني نوع واحد من الضرائب وإنما على مزيج متكامل من الضرائب. ويحقق تصنيف الضرائب عدة أهداف فعلى أساسه يتم تنظيم مصالح الضرائب، ويستفيد منه الدارسون الاقتصاديون في تحديد آثار كل ضريبة على الاقتصاد الوطني.

الفرع الأول: الضرائب المباشرة وغير المباشرة

يعد تصنيف الضرائب إلى مباشرة وغير مباشرة قديم ومازال معتمد في كثير من التشريعات الضريبية في العالم. وتظهر أهمية هذا تصنيف من خلال تحليل الاقتصادي للآثار الناتجة على فرضها على مختلف متغيرات الاقتصادية وزيادة على ذلك تنظيم إدارة الضرائب سابقا كان بدوره يتحدد حسب طبيعة الضريبة، فنجد مصالح ضرائب مباشرة وأخرى ضرائب غير مباشرة وحتى العناصر من أعوان إدارة الضرائب ذات كفاءة وخبرة يتم توجيهها نحو مصلحة الضرائب غير المباشرة².

1- أساس تصنيف الضرائب إلى مباشرة وغير مباشرة

لقد تم اعتماد عدة معايير للتمييز بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة:

¹ - محمد حاتم عبد الكريم، الوسيط في علم المالية العامة، كتاب اقتصاديات العامة. دار أبو المجد للطباعة، مصر، 1989، ص 37.

1-1 المعيار الإداري

وفقا لهذا المعيار تعد ضريبة مباشرة إذا كانت طريقة تسديدها يتم وفق جداول اسمية يبين فيها اسم المكلف والأساس الخاضع للضريبة ومقدار الضريبة المستحقة من طرف الإدارة الضريبية، بينما لا يتطلب بالنسبة للضريبة غير المباشرة استخدام الجداول الاسمية من اجل دفع الضريبة ويكون استحقاقها نتيجة حدوث وقائع أو تصرفات تعمل على إلزامية جباية الضريبة غير المباشرة كتسليم البائع للمشتري بضاعة معينة أو عند إنتاجها أو عبورها للإقليم الجمركي¹ وتكون العلاقة مباشرة بين إدارة الضرائب والمكلف بالضريبة حالة الضريبة المباشرة عكس الضريبة غير المباشرة. وينتج على ذلك مطالبة قانونية مباشر باتجاه المكلف تصدر من إدارة الضرائب لتسديد الضريبة في حالة تأخير وعدم احترام الآجال وتواريخ القانونية الممنوحة والمفروضة وفق رزنامة محددة لدفع الحقوق الضريبية. ويترتب على عدم تحصيل الضريبة المستحقة نتيجة عدم التسديد الفعلي من عقوبات وغرامات التي تزيد من الدين الضريبي الملزم بدفعه المكلف.

2-1 المعيار الاقتصادي

وفقا لهذا المعيار تعد الضريبة مباشرة إذا كان المكلف بها قانونا هو الذي يتحمل عبئها الضريبي بصورة نهائية ولا يمكنه التخلص منها، أو نقل عبئها إلى شخص آخر تربطه به علاقة اقتصادية، بينما تعتبر الضريبة غير مباشرة إذا كان المكلف القانوني يمكنه أن ينقل عبئها إلى شخص آخر تربطه به علاقة اقتصادية وهو المكلف الحقيقي². ففي حالة الضريبة المباشرة، المكلف القانوني الذي يقع عليه إلزامية دفع الضريبة للمصلحة المكلفة بتحصيل الضريبة على مستوى إدارة الضرائب نتيجة الجداول الاسمية وينعكس ذلك بتحمل ذلك العبء الضريبي بصورة نهائية ولا يمكن التخلص منها بواسطة نقل عبئها إلى شخص آخر. ففي هذه الحالة يكون المكلف القانوني هو المكلف الحقيقي.

أما في حالة الضريبة غير المباشرة، يمكن للمكلف القانوني نقل العبء الضريبة إلى شخص آخر الذي يعتبر المكلف الحقيقي الذي يتحمل الضريبة. فالمكلف الحقيقي هو المكلف الفعلي الذي يقع عليه دفع الضريبة والذي لا تربطه علاقة مباشرة مع إدارة الضريبة. ولكن من الناحية العملية، تكون الممارسة التجارية المعمول بها في عمليات

¹ عبد الكريم صادق بركات، حامد عبد المجيد دراز، علم المالية العامة، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر، مصر، 1972، ص 399

² محمد لعلاوي، دراسة تحليلية لقواعد تأسيس وتحصيل الضرائب بالجزائر، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة.

ص 2014/2015، ص

البيع من طرف المكلف القانوني هو نقل عبء الضريبة مباشرة للمكلف الحقيقي ومنه يصبح المكلف لقانوني ليس هو المكلف الحقيقي وتتحول الضريبة من مباشرة إلى غير مباشرة. ومن الصعب تحكم في هذا السلوك التجاري الذي يغير من طبيعة الضريبة من مفروض قانونا تأخذ شكل مباشرة وتصبح عبئها بنقل لشخص آخر وتصبح غير مباشرة.

1- 3 معيار استقرار المادة الخاضعة للضريبة

وفقا لهذا المعيار، تتميز الضريبة المباشرة بالثبات والاستقرار لدى المكلف بالضريبة، كالملكية للضرائب العقارية والضرائب على دخل رؤوس الأموال المنقولة ومحاسبة بالنسبة الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية والضريبة على الأرباح المهن الحرة والعمل بالنسبة للضريبة المفروضة على المرتبات والأجور. أما التصرفات المتقطعة. أو الأفعال العرضية التي يقوم بها المكلف بالضريبة مثل إنفاق الدخل تكون مادة خاضعة لضريبة غير مباشر¹.

يستند التمييز على فكرة الحدث المنشئ للضريبة التي تدل على العملية القانونية التي يقوم بها المكلف ويترتب عنها نشأة الاستحقاق الدين الضريبي كالتزام اتجاه إدارة الضرائب التي وأساسه أن الضريبة المباشرة تمس وضعيات أكثر استقرارا، وتتعلق بحالات يمكن التنبؤ بها في نهاية السنة، لذلك فإن حسابها وتسديدها يكون في نهاية السنة غالبا وعن طريق الجداول الاسمية، في حين أن الضريبة غير المباشرة تفرض في حالة المبادلات التجارية وانتقال الملكية، ويتم تسديدها وفق مدة أو فترة تكون في غالب أحيان شهري أو فصلي.

2- تقييم الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة

تتميز الضرائب المباشرة وغير المباشرة بمزايا وعيوب ويمكن عرضها كما يلي:

1-2 مزايا وعيوب الضريبة المباشر

أ- مزايا الضرائب المباشرة

من إيجابيات الضرائب المباشر:

- انتظامها وثباتها النسبي: فالانتظام ناجم عن كون الضريبة دورية ومرتبطة بمواعيد محددة، أما الثبات فلكونها لا تتعرض من حيث المبدأ للتقلبات الاقتصادية الشديدة إلا في حدود محدودة بعكس حالة الضرائب غير المباشرة والتي تتأثر فيها لتنعكس على الإنتاج والاستهلاك ومختلف مظاهر النشاط الاقتصادي؛
- سهولة رفع سعرها على الحكومة عندما تحتاج إلى موارد إضافية كما في حالات الحروب والأزمات؛

¹ - محمود رياض عطية، موجز في المالية العامة، النظم الضريبية بين الأفكار المالي المعاصر والأفكار المالية الإسلامية، دار المعارف، مصر، 2001، ص

- استجابتها لقاعدة الملائمة وذلك لأن الضريبة المباشرة تفرض على مكلفين معروفين من قبل الإدارة الضريبية على عكس حالة الضرائب غير المباشرة؛

- استجابتها لاعتبارات العدالة من خلال مراعاة الظروف الشخصية للمكلف.

ب- عيوب الضرائب المباشرة

الضرائب المباشرة ليست خالية من العيوب؛ فإنها تتعرض للانتقاد لأسباب التالية¹:

- لا تحظى بقبول من عامة الناس لأنها واجبة الدفع لدفعها في مبلغ مقطوع واحد نتيجة عدم قدرة نقلها للآخرين؛

- هي غير مريحة لأن دافع الضرائب يجب أن يقدم بيان له عن مجموع الدخل إلى جانب مصدر الدخل الذي تولدت عنه المداخيل؛

- إمكانية التهرب من خلال تقديم التصريح غير مكتمل بإخفاء المداخيل نتيجة الاقتطاع النقدي الممارس على الدخل المصرح به؛

- يغلب عليها طابع تعسفي الذي تمارسه الدولة من خلال فرض معدلات مرتفعة على الدخل.

2-2 مزايا وعيوب الضريبة غير المباشرة

أ- مزايا الضرائب غير المباشرة

من مزايا الضرائب غير المباشرة²:

- تتصف الضرائب غير المباشرة بالعدالة لأنه يتم تحميل العبء الضريبي بين المكلفين حسب قدرتهم على الدفع؛

- تستخدم الضرائب غير المباشرة من الناحية الاقتصادية على إحداث توازن بين العرض والطلب في كل قطاعات الاقتصاد الوطني؛

- تتميز الإيرادات الضرائب غير المباشرة بالمرونة، بحيث تزيد حصيلتها في فترات الانتعاش وتنخفض في فترات انكماش وذلك راجع بالأساس لزيادة الإنفاق والتداول في فترات الانتعاش والعكس في فترات الانكماش.

- لا ينتج آثار سلبية عند نقل عبء الضرائب غير المباشرة على عكس الحال في حالة نقل عبء الضرائب المباشرة.

¹Ezat Sabir Esmaeel, The impact of direct-indirect taxation on consumer, University of Suleiman Faculty of Economics and Administration IOSR Journal of Engineering (IOSRJEN) e-ISSN: 2250-3021, p-ISSN: 2278 8719/ Vol. 3, Issue 6 (June. 2013), PP 08-13.-

² عزت ملوك قناوي حسن، المرجع السابق، ص 90-91.

- تتميز الضرائب غير المباشرة بالسهولة في تحمل أعبائها بسبب عدم شعور بثقلها بشكل مباشر لأنها تم إدراجها ضمن سعر البيع وفي غالب الأحيان لا يعرف المكلفين مقدارها بشكل دقيق وواضح؛
- يتطلب تطبيق نظام الضرائب غير المباشرة العدد القليل من الموظفين بسبب سهولة تقدير وتحصيل الضريبة.
- ب- عيوب الضرائب غير المباشرة**
- من بين عيوب الضرائب غير المباشرة¹ :
 - ضريبة تنازلية بحيث الفقراء والأغنياء يدفعون نفس الضريبة على نفس السلع المشتراة.
 - غير حياديا تماما في تطبيقها.
 - إمكانية الضرر بالصناعة عندما تكون الضرائب عرضة للتغيرات المتكررة، وقد تؤدي إلى تفكك الصناعة.
 - عدم المرونة في تراجع على المعدلات المخفضة كامتيازات تفضيلية الممنوحة لبعض الصناعات.
 - إمكانية إحداث تأثيرات تضخمية عن طريق زيادة مؤشر أسعار التجزئة مما يؤدي إلى رفع طلب زيادة الأجور.
 - الحيلولة دون توزيع بأفضل طريقة ممكنة لموارد؛
 - تأثير سلبي على الدخل وعلى نمط الاستهلاك للأفراد.

الفرع الثاني: التصنيف الاقتصادي للضرائب

تنقسم الضريبة وفق المعيار الاقتصادي إلى ضرائب على رأس المال والدخل والإنفاق.

1- الضرائب على رأس المال

يعرف رأس المال على أنه " مجموع الأموال العقارية والمنقولة التي يمتلكها شخص في لحظة معينة سواء كانت منتجة لدخل نقدي أو عيني أم لخدمات أم غير منتجة لأي دخل² ". تعتمد الأنظمة الضريبية معيارين أساسيين لفرض هذه الضريبة: الضريبة المفروضة على أساس رأس المال، والضريبة المفروضة على رأس المال ذاته.

¹ -Jack Harvey, Intermediate Economics , Macmillan International Higher Education, fifth edit in, London,, p 500-501. .

² -بلال صلاح الأنصاري، أحكام الزكاة والضرائب وتطبيقاتها المعاصرة دراسة تأصيلية مقارنة بين الشريعة والقانون، مركز الدراسات العربية للنشر. والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر، 2015، ص.276.

1-1 الضريبة المفروضة على أساس رأس المال:

هذه الضريبة تستهدف في الحقيقة الدخل، ولكنها تستند في تحديده على رأس المال الذي تعتبره أحد عناصر الثروة المحققة، وعلى هذا الأساس نجد الضريبة على الثروة التي تعتبر المظاهر الخارجية أساس الفرض الضريبية.

1-2 الضريبة المفروضة على رأس المال ذاته:

تفرض هذه الضريبة وتستهدف رأس المال ذاته، حيث تفرض عادة على زيادة الثروة وفائض القيمة، حيث يكون الأساس المعتمد لذلك هو رأس المال، كما قد يتم فرضها على التنازل عن العقارات أو الأسهم في الشركات، كما يتم فرضها في حالة انتقال حق الملكية من شخص لآخر مثل (الإرث).

2- الضرائب على الدخل

يعرف الدخل كلاسيكياً على أنه "كل مال نقدي أو قابل للتقدير بالنقود يحصل عليه الفرد بصفة دورية ومنتظمة من مصدر مستمر أو قابل للاستمرار"¹. وتعد الضرائب على الدخل بأنها نوع من الضرائب المباشرة، حيث تسلط على الدخل الصافي للأشخاص الطبيعيين وأرباح الأشخاص المعنويين (الشركات) في نهاية الدورة المحاسبية (اية السنة المالية غالباً)، ويمكن تمييز نوعين من الضرائب على الدخل:

1-2 الضرائب النوعية على مختلف أصناف الدخل حسب مصدرها:

يقصد بهذا النظام بأنه يقوم على أساس تعدد الضرائب المفروضة وتنوعها بحسب تعدد الأوعية والإيرادات القابلة لفرض الضرائب عليها وتوافر شروط فرض الضرائب عليها، فيقسم الدخل بحسب مصادره قد يكون مصدره العمل، رأس المال أو قد يكون ناتجاً من تفاعل العمل مع رأس المال وهذه المصادر بدورها قد يتم تقسيمها. إلى أقسام ثم تفرض الضريبة على الدخل الناتج من كل منهما².

2-2 الضرائب الإجمالية على مجموع الدخل:

هو نظام الضريبة الموحدة على الدخل يقوم على أساس فرض ضريبة واحدة على الدخل الشخصي بكافة فروعها وأي كانت مصادره، حيث يتم تجميع المداخل المختلفة التي يحصل عليها الممول في وعاء واحد تفرض عليه. الضريبة بمعنى ينظر إلى عناصر دخل كل ممول باعتبارها وحدة واحدة بغض النظر عن مصادرها³.

¹- اعداد حمود القيسي، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2015، الاردن، ص 130.

²- عبد الباسط علي جاسم الزبيدي، التطورات المالية الدولية الحديثة وأثرها على التشريع الضريبي دراسة تحليلية مقارنة، دارالحامد للنشر والتوزيع، الاردن،

2014، ص 97.

3- الضرائب على الإنفاق

وتفرض هذه الضرائب حين قيام الأشخاص بإنفاق دخولهم على السلع والخدمات، وتتعد تسميات هذا النوع من الضرائب ضرائب على استهلاك، ضرائب على السلع وضرائب على المبيعات والمشتريات...¹ "وتسمى أيضا بالضرائب على الاستهلاك؛ حيث تسلط على المواد لا على الأشخاص، تسمى ضرائب على الإنفاق لأنها تدفع مع القيام بعملية الإنفاق، ولكنها تصيب الدخل بطريقة غير مباشرة. الخصوصية التي تتميز بها هذه الضريبة هي أن المكلف القانوني) المكلف بتسديدها لدى الخزينة العمومية (يختلف عن المكلف الفعلي، حيث لا يقوم المكلف القانوني إلا بجمعها وإدماجها مع سعر البيع، في حين يقوم المكلف الفعلي بتحمل عبئها عند استهلاكه للسلع والخدمات التي تشملها. من أحسن تطبيقات هذا النوع من الضرائب هو الرسم على القيمة المضافة، والذي يتميز بكونه حيادي لا يؤثر على السلاسل الاقتصادية الطويلة ولا يضر بالاستثمار، وفي نفس الصنف تدخل الحقوق الجمركية التي تعتبر أيضا ضرائب على الإنفاق، وهي تفرض عادة على السلع المستوردة ويتم إدماج هذه الحقوق في السعر ويتحملها المستهلك النهائي.

المطلب الثالث: التنظيم الفني للضريبة

يشمل التنظيم الفني للضريبة الجانب العملي والتطبيقي للضريبة وهو انتقال من إطار التعريفي للضريبة إلى الإطار التنفيذي للضريبة مع مراعاة صعوبة تنفيذها على أرض الواقع وتقديم الحلول لتسهيل عمل إدارة الضرائب والمؤسسات وبذلك تحمي حقوق الخزينة العمومية وتعزيز ضمانات الممنوحة للمؤسسات من تعسف الممارسة الفعلية لجباية الضريبة من قبل أعوان الإدارة الضرائب.

الفرع الأول: مفهوم وطرق تحديد وعاء الضريبة

يعد الوعاء الخاضع للضريبة أهم عناصر الأساسية في التنظيم الفني للضريبة والذي يشكل كأساس لحساب الضريبة الواجبة الدفع على المكلف بالضريبة، لذلك يولي التشريع الضريبي أهمية كبيرة عند وضع قوانين المالية بخصوص جانب الوعاء الضريبة بهدف تحقيق الرضا لدى المجتمع الضريبي.

يقصد بالوعاء الضريبي هو معاينة وتقييم الأساس أو المادة الخاضعة للضريبة ومع تحديد الحدث المنشئ للضريبة والشخص الخاضع². فالترخيص بفرض الضريبة يتم وفق قانون المالية كما أن هذا القانون يحتوي على باب كامل يقر

³ - يوسف قاشي، إشكالية تحقيق العدالة في النظم الضريبية مع إشارة إلى حالة الجزائر، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 5، العدد 2، 2016، ص 102.

² - Michel Bouvier, Introduction au droit fiscal général et à la théorie de l'impôt, L.G.D.J Extensio éditions .edition, France, 2010,p4310

من خلاله بالإيرادات العامة منها الضريبية في الفصل الثاني إضافة إلى فصل خاص بالإيرادات الشبه جبائية و يتضمنه الفصل الرابع¹. ومنه يحدد قانون المالية الإيرادات ونفقات الدولة ومن أنواعه:

- قانون المالية السنوي أو الأساسي:

قانون الذي يرخص بصفة قانونية لفترة سنة مجموع الإيرادات الدولة ونفقاتها المختلفة المخصصة للأشخاص المعنوية العمومية من جميع الدوائر الوزارية ويصدر في نهاية السنة على أن يطبق على السنة التالية وصالح لمدة سنة واحدة.

- قانون المالية التكميلي أو المعدل:

قانون الذي يرخص بصفة قانونية تعديلات على الإيرادات والنفقات المتعلقة بقانون المالي السنوي ويكون على عموم في منتصف السنة حتى يسمح تسيير مالي للدوائر الوزارية التي هي بحاجة إلى أموال من اجل تصريف الأعمال وتسديد التزاماتها وأيضا تعديلات في جانب الضريبي.

إذن يعتبر قانون المالية من أهم مجالات وذلك أن المال العام يعمل على توفير المقدره المادية اللازمة على انجاز سياستها وأهدافها مما يمنح للقانون المالية نوعا من الخصوصية لارتباطه بمجالات مختلفة سياسية واقتصادية. واجتماعية وغيرها.²

1- طرق تحديد وعاء الضريبة

يوجد عدد كبير جدا من العمليات التي يقوم بها المكلفون بالضريبة والتي تكون بمثابة وعاء ضريبي كأساس يستخدم لحساب الضريبة، فتصبح عملية الإشراف والمتابعة هذا العدد الهائل من الأوعية الضريبية من الإدارة الضريبية مع الأخذ بعين الاعتبار الإمكانيات المتاحة التي تعتمد عليها الإدارة الضريبية من اجل تنفيذ القانون الضريبي من المهام الصعبة الواجب انجازها.

لذلك الفكر الضريبي يضع عديد من الطرق لتحديد الوعاء الضريبي والذي يسهل من جهة عمل الإدارة الضريبية في تغطية المجتمع الضريبي ومن جهة أخرى المكلفين بالضريبة بتوجيههم نحو إتباع الطريقة التي تتناسب وتتماشى مع طبيعة العمليات المنجزة والمحددة للوعاء الضريبي.

¹- فريد حداد، آفاق السياسة الجبائي في دعم التنمية الاقتصادية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2011. 2012. ص4

²- سلمي عبد السلام، مداني عبد القادر، الإنتاج التشريعي لقانون المالية في الجزائر، مجلة التراث، العدد. 2017 ص25.

2-1 الإقرار المباشر

يعني الإقرار المباشر هو التقدير الذاتي للضريبة الذي يقوم به المكلف بالضريبة بسداد ضريبة بناء على حسابات مالية وما يظهره إقراره الضريبي من صافي الدخل، فيقوم الشخص بدفع الضريبة وما على إدارة الضرائب سوى قبول هذا التصريح في بداية المرحلة ولكن يحق للإدارة الضرائب اختيار الأشخاص وتوجيه لهم استدعاء بهدف فحص الدفاتر والمستندات المالية التي تعد قاعدة أساسيا ومهمة جدا لتحديد الوعاء الضريبي للتأكد من صحة حسابهم للضريبة المسددة¹. إذن الأوعية الضريبية المصرح بها كأساس لحساب الضريبة المستحقة هي تحت المسؤولية المكلف بالضريبة.

2-2 طريقة المظاهر الخارجية

تعد هذه الطريقة كأسلوب لتقدير وعاء الضريبة عبر استنتاج الإدارة الضريبية الأساس الخاضع من خلال بعض العلامات أو المؤشرات خارجية التي تسهل عملية الوصول وتحديد الوعاء، كاستخدام القيمة الإيجارية. لمسكنه، عدد النوافذ والأبواب أو عدد العمال والآلات المستخدمة من أجل تحديد الوعاء الضريبي.

ويتميز هذا الأسلوب أو الطريقة بالسهولة إذ تعتمد الإدارة الضريبية على مظاهر خارجية ثابتة وعلامات معروفة من دون الحاجة إلى إجراء فحص عن قيمة دخل المكلف حتى تقدرها بصورة صحيحة، كما تمتاز بالمحافظة على أسرار المكلف وعدم تدخل موظفي الإدارة الضريبية في شؤونه، فهي طريقة غير مزعجة للمكلف من جهة، وتضمن عدم تعسف الإدارة في تقديرها لدخله من جهة أخرى، كما أنها لا تفسح مجالاً للتهرب من الضريبة إذ. تعتمد على مظاهر مادية ثابتة وظاهرة لا يمكن إخفاؤها بسهولة².

وعلى الرغم من هذه الخصائص المميزة، يقوم عادة المكلفون بالضريبة بتقليل عدد المظاهر التي تعد وعاء ضريبي على أساسها يتم حساب الضريبة بهدف التهرب من تسديدها. وقد قامت كثير من التشريعات الضريبية في وقتنا الحاضر باستخدام هذه الطريقة كوسيلة لتأكد من مصداقية وصحة التصريح المكلف بالضريبة عن الوعاء الضريبي.

2-3 طريقة التقدير الجزافي

تفرض عادة هذه الطريقة على مكلفين بالضريبة من ذوي نشاطات اقتصادية صغيرة الحجم، غير ملزمون بمسك دفاتر محاسبية منتظمة، وتعد هذه الطريقة سهلة وبسيطة من الناحية العملية والتطبيقية، إذ يحدد الوعاء الدخل

¹ - محمد حلو داود الخرسان، جابر حسين علي، قانون سار بينز او كسلي وأثره على كفاءة وفاعلية نظام التقدير الذاتي في التحاسب الضريبي، مجلة.2014، المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 3، العدد 7. ص40.

² - الموسوعة العربية | الموسوعة القانونية المتخصصة | تحقق الضريبة وجبايتها

الخاضع للضريبة بطريقة تقريبية باستخدام بعض المؤشرات المتعارف عليها والمتعلقة بطبيعة النشاط التجاري الممارس، ويكتفي المكلف بالضريبة بتقديم معلومات محدود وبسيطة كرقم الأعمال السنوي والمشتريات السنوية وبعض الأعباء المتعلقة بالمستخدمين عكس الإجراءات الضريبية المفروضة في حالة التقدير الحقيقي من تقديم معلومات مفصلة على حسابات. من بين عيوب هذه الطريقة، يكون التقدير للوعاء الضريبي تقريبياً وناقصاً لأنه يعتمد على تقدير الدخل الضريبي بشكل اقل من الواقع وهذا يؤثر سلباً على العائدات الضريبية. ونلاحظ إن هذه الطريقة لا تحقق العدالة الضريبية لأنها لا تأخذ الظروف الاجتماعية للمكلف بنظر الاعتبار عند التطبيق العملي كما. يصعب في معظم الأحوال ترك الوصول إلى نتائج صحيحة في تحديد الدخل الحقيقي للمكلف.¹

الفرع الثاني: تحصيل الضريبة

تعد عملية تحصيل الضريبة مهمة بالنسبة الخزينة العمومية التي تسمح بتغطية فعلية للنفقات العمومية.

1- مفهوم التحصيل

يقصد بالتحصيل هو قيام الدولة باستقطاع حقها من مبالغ الضريبة بناء على قواعد قانونية دون وجود عقبات تحول دون تحقيق الدولة هدفها هذا سواء كانت من المكلف بالضريبة أو إدارة الضرائب. ويعد التحصيل الغرض الأساسي من تأسيس أي ضريبة ومؤشر على كفاءة إدارة الضرائب ودرجة الوعي الضريبي لدى المكلف بالضريبة. فيمكن تحقيق أوعية ضريبية كثيرة وذات قيمة عالية ولكن تقييد الفعلي لعملية التحصيل الضريبية كإيراد تتحصل عليه الخزينة العمومية يكون بنسبة ضعيفة مما يضع السياسة العامة للدولة في وضع صعب في تغطية التزاماتها المرتبطة بالنفقات التي تتضمنها الميزانية العامة.²

2- طرق التحصيل

تتضمن تشريعات ضريبة طرق متعددة بخصوص التحصيل الضريبي وتتمثل فيما يلي:

1-2 التوريث المباشر:

يكون ذلك بدفع مباشرة مبلغ الضريبة للمصلحة المختصة بالتحصيل التابعة لإدارة الضرائب بعد تحديد الوعاء ومعدل الضريبة. وتعمل الأنظمة الضريبية المعاصرة على تسهيل عملية التسديد المباشر للضريبة بوضع نظام الكتروني للتسديد دون الحاجة إلى الانتقال إلى غاية مصلحة الضرائب.³

2-2 الأقساط المقدمة

¹ - فاطمة جاسم محمد، سهام محمد جاسم، الاتجاهات الحديثة في تقدير الدخل الخاضع للضريبة في دول عربية مختارة مع إشارة إلى العراق، مجلة. 2012، الدراسات البصرة، العدد، ص188.

² - زهير احمد قدورة، علم المالية العامة والتشريع الضريبي وتطبيقاته في المملكة الأردنية الهاشمية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2012. ص 133.

³ - حسني خربوش، حسين الجحى، المالية العامة، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر، 2013، ص 86

تتبع الإدارة الضرائب طريقة الأقساط المقدمة التي يقوم بها الممول وبمقتضاها يدفع أقساط دورية خلال السنة المالية طبقاً لإقرار يقدمه عن دخله المتوقع وحسب قيمة الضريبة المستحقة عن السنة الماضية على أن تتم التسوية النهائية للضريبة بعد تسويتها بحيث يسترد الممول ما قد يزيد عن قيمة الضريبة المستحقة خلال السنة، أو يدفع ما قد يقل عنها أو يرحل المبلغ كقسط مقدم تحت الحساب الضريبة ويمتاز هذا الأسلوب من التحصيل بالمميزات التالية:¹

- يخفف من وقع الضريبة على الممول ويجعل أدائها سهلاً، بعكس لو انتظر الممول آخر السنة فيتراكم عليه مقدار الضريبة ويتعذر عليه دفعها في الوقت المحدد؛

- يضمن للخزينة العامة إيرادات مستمرة على مدار السنة بما يتناسب مع احتياجات الدولة للأموال .

2-3 نظام الخصم من المنبع

تتميز طريقة الخصم من المنبع بمجموعة من الإجراءات، وبصورة عامة يجب أن تضم التشريعات نصوصاً توضح العناصر الأساسية لطريقة تحصيل ضريبة الدخل بواسطة الخصم من المنبع وهذه العناصر تشمل على:

- تحديد الجهات الملزمة بخصم المصدر أي الجهات التي لديها مستخدمون؛
- طريقة حساب الضريبة المستحقة واستقطاعها؛
- فترة تحويل الضريبة المستحقة وذلك بتقديم كشوف خصم بصورة دورية أو شهرية؛
- المستندات المطلوبة لعمل خصم مصدر مثل نماذج شهادة خصم المصدر التي تعطي للمكلف ونماذج كشوف معدلات الضريبة... الخ.

¹- محمد معاذ محمد أديب الدوس، دور المدقق الخارجي في التكاليف الضريبي في سورية (دراسة ميدانية)، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في المراجعة الحسابات، جامعة دمشق، 2014، ص 58.

المبحث الثاني: السياسة الضريبية أدواتها وأهدافها

تمهيد

في ظل التغيرات الاقتصادية التي يشهدها العالم اليوم، تسعى معظم الدول، خاصة النامية منها إلى جذب الاستثمارات وتشجيعها، باعتبارها من أهم محركات النمو الاقتصادي، والجزائر واحدة من هذه الدول التي تعمل جاهدة وعلى مختلف الأصعدة إلى تحقيق أهداف التنمية من خلال تبني جملة من الإصلاحات الاقتصادية ومن أبرزها الإصلاحات الهامة التي أدخلتها على نظامها الضريبي، وذلك بغية الخروج بسياسة ضريبية فعالة تتماشى مع السياسة الاقتصادية المنتهجة، وتعمل على تشجيع المؤسسات على توازن الربحي والتوسع. ولهذا قمنا بتقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب يتناول الأول مفهوم السياسة الضريبية وأهم الأدوات المستعملة و الثاني يتناول اهداف السياسة الضريبية اما الثالث نتطرق فيه لأدوات السياسة الضريبية.

المطلب الأول : مفهوم السياسة الضريبية

اولا مفهوم السياسة الضريبية :

إن اختلاف أهداف السياسة الضريبية بين الدول، أو داخل الدولة ذاتها، أدى إلى تعدد تعاريفها، فنجد من يرى أن السياسة الضريبية تعني " الظواهر الضريبية وتحليل أوجه النشاط المالي على مختلف المستويات، وهي تسعى إلى تحديد وتكييف حجم الإيرادات الكافية لتغطية احتياجات الاقتصاد الوطني، وكذا إحداث التوازن الاقتصادي بقدر الإمكان، وتحقيق العدالة الاجتماعية بتوزيع أعبائهم حسب قدرتهم والاستفادة من جميع الخدمات على السواء.¹ ومن الباحثين من يرى أن السياسة الضريبية تعبر عن مجموع التدابير ذات الطابع الضريبي المتعلقة بتنظيم التحصيل الضريبي قصد تغطية النفقات العمومية من جهة والتأثير على الوضع الاقتصادي والاجتماعي حسب التوجيهات العامة للاقتصاد من جهة ثانية".

كما تعرف أيضا على أنها " مجموعة البرامج المتكاملة التي تخططها وتنفذها الدولة مستخدمة كافة مصادرها الضريبية الفعلية والمحتملة لإحداث آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية مرغوبة وتجنب آثار غير مرغوبة للمساهمة في تحقيق أهداف المجتمع²

¹- محمدي حسيبة : دور وأهمية الإصلاحات الجبائية في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 2001، ص 130.

²- سعيد عبد العزيز عثمان: النظم الضريبية (مدخل تحليلي مقارنة)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 13

من خلال التعاريف السابقة، يمكن اعتبار السياسة الضريبية أداة من أهم أدوات السياسة المالية، تستخدمها الدولة وتكيفها لتحقيق برامجها الاقتصادية، وتنفيذ المشاريع التنموية، وتعميم وتطوير الخدمات العامة. تسعى السياسة الضريبية إلى تحقيق التوازن الاقتصادي والعدالة الاجتماعية، ولذلك فهي تتسم بأنها

1- مجموعة متسعة ومتكاملة ومتراطة من البرامج.

2- تعتمد على الأدوات الضريبية الفعلية والمحتملة، كالحوافز الضريبية التي تمنحها الدولة لأنشطة اقتصادية معينة بهدف تشجيعها.

3- جزء مهم من أجزاء السياسة الاقتصادية للمجتمع وتسعى إلى تحقيق أهدافها، من هنا يمكن القول أن السياسة الضريبية تعتبر مرآة عاكسة لدور الدولة¹

ثانيا: مركات السياسة الضريبية

من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمالية، يجب أن يركز النظام الضريبي لأية دولة على مجموعة من القواعد أهمها:

- تحديد الأهداف ذات الأولوية للنظام الضريبي للدولة، وخلال فترة زمنية محددة ودون تجاهل الواقع السياسي، الاقتصادي، والاجتماعي داخليا وخارجيا؛
- التنسيق بين السياسة الضريبية وباقي السياسات الاقتصادية الأخرى؛
- التقليل من التناقضات الناجمة عن قرارات السياسة الضريبية في سعيها لتحقيق أهدافها من ذلك التوسع في منح الامتيازات الضريبية لتحقيق أهداف اقتصادية أو اجتماعية قد يكون على حساب الهدف المالي للضريبة.

المطلب الثاني: أهداف السياسة الضريبية

لقد أدى توسع تدخل الدولة إلى توسع وظيفة السياسة الضريبية، فبالإضافة إلى اعتبارها أداة تمويلية، أصبحت تؤدي دورا هاما في التأثير على الوضع الاقتصادي والاجتماعي، وهذا من أجل تحقيق العديد من الأهداف المتمثلة في :

- 1- **تكوين رأس المال:** يعتبر تكوين رأس المال من أهم محددات النمو الاقتصادي، وللسياسة الضريبية دور فعال في زيادة معدله، وذلك من خلال التأثير على كل من المدخرات وحجم الاستثمار، وذلك من خلال منح إعفاءات أو تخفيضات ضريبية، التي تؤدي إلى زيادة الدخل لدى الأفراد والمستثمرين، وبالتالي إمكانية زيادة الاستثمارات. كما

¹ - نظيرة يحيوي، دراسة حول النهب والعض الضريبي حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 1998، ص23.

أن زيادة في ضرائب الإنفاق تعمل على زيادة معدل المدخرات، على عكس فرض الضرائب التصاعدية التي تؤدي إلى تقليل تكوين رأس المال، وذلك بسبب انخفاض المدخرات¹.

2- سرعة التطور التكنولوجي: يساهم كل من التعليم و التدريب في إدخال التكنولوجيات الجديدة إلى الدول المتقدمة والمتخلفة اقتصاديا على السواء، و تؤثر السياسة الضريبية في سرعة التطور التكنولوجي من خلال تفضيل طرق إنتاجية معينة على أخرى، فمثلا الإعفاءات أو التخفيضات من بعض الرسوم الجمركية على التجهيزات والمكونات التكنولوجية، والإعفاء من رسوم تسجيل براءات الاختراع أو من إعفاء مداخل بيعها ولو جزئيا، من شأنها التشجيع على التجديد وتسريع وتيرة التطور التكنولوجي، وإن كان في الدول المتخلفة التي تستورد التقنية، لا تؤثر الضرائب بصورة محسوسة على حجم النشاط البحثي بالمقارنة مع ما يحدث في الدول المتقدمة².

3- تحقيق الاستقرار الاقتصادي: لا نقصد بالاستقرار تحقيق الثبات، وإنما تحقيق عدم الاضطراب أو التوازن في الوضع الاقتصادي و الاجتماعي للدولة (فهدف السياسة الإستقرارية في مجتمع ينمو هو تحقيق الاستقرار في معدل النمو وليس العمل على ثبات حجم الدخل القومي).

4- توجيه الاستهلاك: تستعمل الضريبة كأداة للتأثير على السلوك الاستهلاكي من خلال تأثيرها على الأسعار النسبية للسلع والخدمات، هذا يعني أنه كلما فرضت ضرائب مرتفعة على بعض السلع الضارة أو الكمالية مثلا يؤدي إلى انخفاض الطلب عليها، إلا أن هذا الانخفاض لا يتم دفعة واحدة بل يتفاوت من سلعة إلى أخرى، والعكس إذا فرضت ضرائب منخفضة على بعض السلع فهذا يؤدي إلى تشجيع استهلاكها.

5- تصحيح إخفاقات السوق: يقصد بإخفاق السوق عجز السوق التنافسي عن تخصيص الموارد بكفاءة، وعدم قدرته على تحقيق العدالة في توزيع الدخل، فالسوق الذي يعمل على تخصيص جيد للموارد هو سوق المنافسة الكاملة، إلا أن هذا السوق غير موجود على الواقع.

ولهذا نجد الأسواق غير التنافسية عاجزة عن تخصيص كفاء للموارد، وذلك بسبب الآثار الخارجية Externalité التي تعمل على تخفيض التكاليف التي يتحملها الأفراد نظير نشاط معين (استهلاك، إنتاج،...)، مقارنة بالتكاليف التي يتحملها المجتمع ككل، ذلك أن هناك ميلا نحو انخفاض التكاليف الخاصة، في حين أن

¹ - الحواس زواق : دور السياسة الجبائية في تأهيل المؤسسة الاقتصادية ، مذكرة ماجستير، الجزائر 2004-2005، ص 8.

² - علي عباس عباد: النظم الضريبية المقارنة، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 1978، ص 52.

التكاليف الاجتماعية ما فتئت تزداد، وتمثل في تكاليف التلوث الصناعي والضجيج، تدهور البيئة والتربة، التصحر، انكماش طبقة الأوزون... الخ

ويمكن للضريبة أن تشكل أداة فعالة لمعالجة مشاكل البيئة، فمثلا نجد الضريبة على المنتجات الكيميائية والبتروولية قد يقلص الخطر الذي يهدد طبقة الأوزون كما يعمل على تخفيض حدة تلوث البيئة.¹

نلاحظ أن الضريبة تلعب دورا هاما في تصحيح إخفاقات السوق، إلا أنه من الصعب جدا تحقيق نمو صناعي والمحافظة على البيئة في نفس الوقت.

6- زيادة تنافسية المؤسسة: تؤثر الضرائب على تنافسية المؤسسات من خلال التأثير على عوامل الإنتاج، أي على رأس المال واليد العاملة والمواد المستعملة، حيث نلاحظ أن ارتفاع الضرائب المباشرة تؤدي إلى تقليص أرباح المؤسسات، وهذا ما يؤدي إلى تخفيض حجم الإنتاج والعكس صحيح، كما أن ارتفاع الضرائب على أجور العمال وعلى سلع الاستهلاك الضرورية تعمل على تخفيض الميل للعمل، ويتضح ذلك جليا في قلة الساعات الإضافية.

من هنا يمكن القول أن انخفاض الضرائب يؤدي إلى زيادة الإنتاج وذلك من خلال انخفاض أسعار عوامل الإنتاج والتي تؤدي إلى خفض تكاليف الإنتاج الكلية.

ولهذا نجد الدول سعيا لزيادة تنافسية منتجاتها على مستوى الأسواق الخارجية، تقوم بإعفاء المنتجات المصدرة من الرسوم والحقوق الجمركية ومن الكثير من الضرائب المحلية كالرسم على النشاط المهني، الدفع الجزائي،... الخ

7- توجيه قرارات أرباب العمل: فيما يتعلق بالكميات التي يرغبون في إنتاجها، ذلك أن الضرائب يمكن استخدامها للتأثير على حجم ساعات ونوعية العمل، حجم المدخرات، ويمكن استخدامها لتغيير الهيكل الوظيفي في المجتمع بإعادة توزيع الموارد البشرية بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة، كما تستعمل الدولة الضريبة كوسيلة لتحقيق التوازن القطاعي للاستثمار، وذلك بفرض ضريبة أقل بالمقارنة مع القطاعات الأخرى، مما يجعل المستثمرين يتجهون للاستثمار في المجالات الغير مرغوب فيها.²

8- إعادة توزيع الدخل: قد ينتج على فرض الضريبة خلق نوع من التفاوت بين فئات المجتمع، حيث يعاد توزيع الدخل والثروة بشكل غير عادل لفائدة الطبقات الغنية على حساب الطبقات الفقيرة، ويحدث هذا بالنسبة للضرائب غير المباشرة، باعتبارها أشد عبئا على الفئات الفقيرة، أما الضرائب المباشرة فهي تؤثر على الطبقات الغنية و مستوى

¹ ناصر مراد: فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، ص 54.

² قدي عبد المجيد: مرجع سابق، ص 21

الادخار، و تعمل كل من الدول المتقدمة و المتخلفة إلى تحقيق العدالة في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع نظرا لأهميته في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي لها، مستخدمة في ذلك سياستها الضريبية التي تلعب دورا هاما في تحسين توزيع الدخل، وذاك من خلال تكييف أدواتها للتأثير بفعالية في أسباب سوء توزيعه، و لضمان نجاحها يجب أن تتصف كل من الضرائب المباشرة والغير مباشرة بالتصاعدية، حيث تفرض ضرائب مرتفعة على أصحاب الدخل المرتفعة وتخفيضها على أصحاب الدخل المنخفضة.

ونشير أنه عند تحديد أثر الضريبة على توزيع الدخل يجب أن يؤخذ الهيكل الضريبي بكامله دون التركيز على ضريبة معينة وإغفال الضرائب الأخرى التي يضمها هذا الهيكل . ولقياس العدالة في توزيع الدخل يستخدم منحنى Lorenz الذي يعبر عن التوزيع الفعلي للدخل مقارنة بالتوزيع الذي يحقق المساواة المطلقة، ويستخدم منحنى Lorenz أيضا في عملية المقارنة بين الدول المختلفة في توزيع الدخل، وتتم صياغته بإتباع الخطوات التالية¹

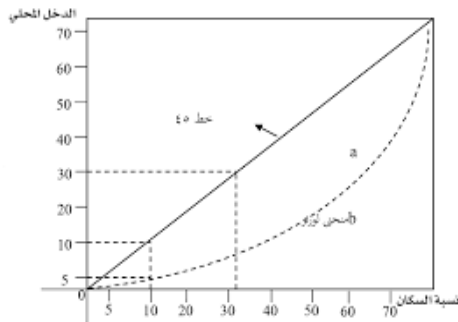
- تقسيم السكان إلى خمس مجموعات متساوية كل منها يمثل خمس مجموع السكان وذلك حسب مستوى الدخل.

- ترتيب المجموعات الخمسة المتحصل عليها ترتيبا تنازليا أو تصاعديا.

- حساب نصيب كل فئة من السكان من الدخل القومي التراكمي ليقابل نسبة السكان التراكمية، ثم نرسم منحنى Lorenz كما يلي:

كلما ابتعد منحنى Lorenz من خط المساواة كلما كان توزيع الدخل غير عادل، وكلما اقترب المنحنى من خط المساواة المطلقة كلما كان توزيع الدخل عادلا.

وتبقى عملية تحقيق العدالة في توزيع الدخل والثروة أمرا نسبيا، ويرجع ذلك لعدة أسباب كعدم إمكانية خضوع الضرائب غير المباشرة للتصاعد، بالإضافة إلى اضطراب الدولة أحيانا إلى التضحية في تحقيق العدالة بين الأفراد من أجل تمويل خزينتها العمومية، وغيرها من الأسباب.



¹- صابر مراد: فعالية النظام الضريبي بين النظرية و التطبيق، مرجع سابق، ص 88.

9- السياسة الضريبية كأداة للاندماج الاقتصادي: ان التطور في العلاقات الاقتصادية الدولية وظهور

التنافس الضريبي بينها من ناحية أخرى أدى إلى الاهتمام بالتنسيق الضريبي ، هذا الأخير يعبر عن مدى الترابط والانسجام بين مختلف الضرائب التي يحتويها النظام الضريبي، فتنسيق الأنظمة الضريبية بين الدول يستدعي تنسيق المعدلات، الإعفاءات والتخفيضات الممنوحة، أنماط الاهتلاك المعتمدة، بالإضافة إلى تبادل المعلومات بخصوص ظاهرة التهرب، فنجد دولا كالاتحاد الأوروبي تعمل على توحيد أنظمتها الضريبية بشكل كامل لأنه من غير هذا التوحيد لا يمكن الحديث عن تكامل اقتصادي.¹

10- السياسة الضريبية كأداة لتمويل التدخلات العمومية: لا ينحصر دور الضريبة في تمويل صناديق الخزينة

العمومية كوظيفة مالية فحسب، بل يتعداها لتكون لها وظائف اقتصادية واجتماعية، فهي تستخدم في تمويل برامج النفقات العامة المعتمدة في الموازنة العامة للدولة، كما تستهدف رفع الكفاءة الاقتصادية عند استغلال الموارد الاقتصادية وتوجيهها إلى أفضل الاستخدامات، كما أنها تحقق الاستقرار الاقتصادي والعدالة الاجتماعية في توزيع المدخيل، وذلك برفع المستوى المعيشي وتحسين ظروف المجتمع، فتمويل التدخلات العمومية يعتبر الهدف الأساسي للضريبة.

11- توجيه المعطيات الاجتماعية: تلعب الضريبة دورا هاما في معالجة بعض المشاكل الاجتماعية، فيمكن

استخدامها لمعالجة أزمة السكن عن طريق إعفاء الرأسمال المستثمر في هذا القطا من الضرائب، كما تساهم في معالجة بعض الظواهر الاجتماعية التي تسيء إلى صحة الأفراد، كالتبغ والكحول وذلك بفرض ضرائب مرتفعة على صنعها أو بيعها إلى غير ذلك.

المطلب الثالث: أدوات السياسة الضريبية

تعتمد السياسة الضريبية لتحقيق الأهداف السابقة على جملة من الأدوات نذكر منها:

1- الإعفاء الضريبي: نعي بالإعفاء الضريبي عدم فرض الضريبة على دخل معين، إما بشكل مؤقت أو بشكل

دائم وذلك ضمن القانون، وتلجأ الدولة إلى هذا الأمر لاعتبارات تقدرها بنفسها وبما يتلاءم مع ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.²

¹ - عبد المجيد قدي: مرجع سابق، ص 21.

² - صادق الحاج: المالية العامة، دار صفاء للنشر والتوزيع، 1999، ص 75.

وهو عبارة عن إسقاط حق الدولة عن بعض المكلفين في مبلغ الضرائب الواجب السداد مقابل التزامهم بممارسة نشاط معين في ظروف معينة، ويكون الإعفاء إما دائما أو مؤقتا.

أ- **إعفاء الدائم:** هي تلك التسهيلات الدائمة، التي تؤدي إلى إنعاش الاقتصاد، وإحداث تغييرات في المجتمع من حيث رفع مستوى المعيشي وحتى الثقافي، أي أن الدولة تمنح هذا الإعفاء الدائم لنشاطات محددة سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية.

- الإعفاءات ذات الطابع الاجتماعي:

تخص هذه الإعفاءات بعض الفئات الاجتماعية المحرومة، كالمعوقين وأصحاب الدخل الضعيفة، وهذا من أجل تحسين مستواهم المعيشي من خلال تطوير أنشطتهم وتحسين ظروفهم الاجتماعية، وأمثلة ذلك إعفاء بعض القطاعات الفلاحية من الضرائب (الشركات الفلاحية للاحتياط والمساعدة، القروض التعاونية، ...)، كما يستفيد الأشخاص الذين لا يتعدى دخلهم الصافي الإجمالي مبلغ 60.000 دج من إعفاء دائم من الضريبة على الدخل الإجمالي¹.

- الإعفاءات ذات الطابع الاقتصادي:

يخص هذا الإعفاء الدائم بعض الأنشطة الاقتصادية والمشاريع الاستثمارية، التي تكتسي أهمية كبيرة في برنامج التنمية، ذلك أن إعفاء المستثمرين من الضرائب على الأرباح الصناعية والتجارية وكذلك الرسم على النشاط الصناعي، من شأنه أن يشجع المستثمرين.

- الإعفاءات ذات الطابع الثقافي:

نتيجة للتحويلات السريعة التي يشهدها العالم اليوم، تلجأ معظم الدول لمواكبة هذا التطور، وذلك بمنح الإعفاءات الدائمة للنشاطات العلمية والثقافية، بغرض تشجيع البحث العلمي، لأن التطور لا يحدث بدونه، كما أن الهدف الأساسي من هذا الإعفاء هو تهيئة الذهنيات حتى تتماشى مع التغييرات الحاصلة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي.

ب- **الإعفاء المؤقت:** ويسمى أيضا بالعطلة الضريبية Holiday Tax، ويستمر هذا الإعفاء مدة معينة من حياة المشروع، وهي تتراوح عادة بين ثلاثة إلى عشر سنوات، كما أن مدة الإعفاء ترتبط بأهمية الاستثمار.

1 - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، بمديرية العامة للضرائب، المادة 2 من قانون الرسوم على قانون الأعمال.

غير أن للإعفاء الضريبي العديد من العيوب من بينها:

- مشكلة تحديد تاريخ بدء الإعفاء الضريبي¹.
- يعتبر الإعفاء الضريبي حافز ضعيف لأغلبية المشروعات التي عادة ما تحقق أرباحا ضئيلة أو خسائر في السنوات الأولى من بدء النشاط.

بالإضافة إلى الكيفية التي يتم من خلالها حساب أقساط الاهتلاك بعد انتهاء فترة الإعفاء الضريبي.

2- التخفيضات الضريبية: وذلك بإخضاع المكلفين لمعدلات اقتطاع أقل أو تقليص وعاء الضريبة مقابل التزامهم ببعض الشروط، كالتخفيض المتعلق بمعدل الضريبة لأرباح الشركات من 15% إلى 30% للأرباح المعاد استثمارها، أو التخفيضات الممنوحة لتجار الجملة على الرسم على النشاط المهني نظير التزامهم بتقديم قائمة الزبائن المتعامل معهم والعمليات التي تم إنجازها معهم.

وتلجأ أغلبية الدول إلى التخفيضات الضريبية من أجل تخفيف العبء الضريبي ومن ثم التشجيع على الاستثمار.²

3- نظام الاهتلاك: يعرف الاهتلاك بأنه "النقصان في قيمة الأصل عبر الزمن"، ويعتبر الاهتلاك مسألة ضريبية بالنظر إلى تأثيره المباشر على النتيجة من خلال المخصصات السنوية التي يتوقف حجمها على النظام المرخص استخدامه (ثابت، متزايد، متناقص) وكلما كبر حجم هذه المخصصات وتسارع في بداية حياة الاستثمار خاصة في فترات التضخم، كلما اعتبر ذلك امتيازاً لصالح المؤسسة إذ بفضلها تتمكن من تحديد استثماراتها ودفع ضرائب أقل، فضلاً عن كون الاهتلاك عنصراً أساسياً من عناصر التمويل الذاتي للمؤسسة، وتطبق في الجزائر ثلاثة أنظمة للاهتلاك وهي: الاهتلاك الثابت، الاهتلاك المتناقص، الاهتلاك المتصاعد.

ووجود هذه الأنظمة الثلاثة يسمح للمؤسسة باختيار الاهتلاك الذي يتلاءم مع نشاطها واستراتيجيتها، حيث نلاحظ أن نظام الاهتلاك المتناقص يسمح للمؤسسة باسترداد قيمة الاستثمار بشكل كبير في السنوات الأولى ثم ينخفض تدريجياً مع الزمن، أما الاهتلاك المتصاعد فهو عكس الاهتلاك السابق يسمح بتمويل ذاتي ضعيف في السنوات الأولى ثم يرتفع تدريجياً مع مرور الزمن.

¹- دراز حامد عبد المجيد: مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية ط1، بيروت، 1981، ص. 253 - 256

²- عبد المجيد قدي: السياسة الجبائية وتأهيل المؤسسة، الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة سطيف

4- مكانية ترحيل الخسائر إلى السنوات اللاحقة: تعتبر هذه التقنية حافزا بالنسبة للمؤسسة، بحيث نجد المؤسسات التي تحقق خسائر في السنوات الأولى من نشاطها تحملها على السنوات اللاحقة بشرط ألا تتجاوز مدة نقل الخسائر 5 سنوات، وهذه الوسيلة تعمل على خصم الخسائر المحققة مثلا في السنة الماضية من الربح المحقق في السنة الحالية، وإذا لم يغط الربح تلك الخسارة يتم خصم الخسارة المتبقية من الربح المحقق في السنة الموالية وهكذا حتى السنة الخامسة.

5- المعدلات التمييزية: ونعني بذلك تصميم جدول المعدلات (الأسعار) الضريبية، بحيث يحتوي على ، وهذه المعدلات عدد من المعدلات يرتبط كل منها بنتائج محددة لعمليات المشروع تنخفض تدريجيا كلما اقتربت نتائج المشروع من الخطة المسطرة وترتفع هذه المعدلات كلما انخفضت نتائج المشروع، ومنه يمكن القول على أن هذه المعدلات ترتبط عكسيا مع حجم المشروع أو مدى مساهمة هذا الأخير في التنمية الاقتصادية. ولعل أهم المجالات التي ثبت فيها نجاح استخدام المعدلات الضريبية التمييزية هو مجال إنشاء المناطق الحرة الصناعية، حيث عندما تكون إحدى الدول النامية سوق مناسبة لأحدى السلع الصناعية، ترغب في إنشاء منطقة صناعية حرة، فإنها تستطيع أن تجذب الصناعات إلى المنطقة الحرة باستخدام المعدلات التمييزية للضرائب الجمركية على سبيل المثال.¹

¹ - دراز حامد عبد المجيد: السياسات المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003/2002 ص 246.

خلاصة الفصل:

بعد أن تعرضنا من خلال هذا الفصل إلى الإطار النظري لضرائب يتمثل فيما يلي: تتمثل الضريبة في مجموعة اقتطاعات تتحصل عليها الدولة في شكل موارد عامة من الأشخاص الطبيعيين والمعنويين، بحكم أن لديهم ممتلكات داخل المجتمع.

ويمكن أن نستخلص أن الضريبة إضافة إلى دورها المالي المتمثل في جلب المصادر المالية كبيرة للدولة، فإنها وسيلة هامة لتوجيهه الاقتصادي، وهذه الفعالية على تقنيات المطبقة على قواعد وأهداف وأنواع الضرائب، لأن ذلك يبين درجة تعقيد أو بساطة الضرائب المعمول بها في الجزائر.

وتعتبر مسألة الهيكلة من أعقد المسائل التي تواجه المسير المالي في المؤسسة، حيث تتعدد مصادرها بالنسبة للمؤسسات الجزائرية.

وبرغم من ظهور عدة أفكار حاولت ولازالت تحاول تفسير مشكلة اختيار الضرائب المالية وباختلاف وجهات نظرها بين مؤيد ومعارض، وأما نية تحقيق هيكلية مالية، ولا يزال هناك جدل كبير بين الباحثين والمختصين في حقل الإدارة المالية، وعدم حيازة أي نظرية المفسرة للضرائب المالية على الإجماع.

الفصل الثاني

أساسيات حول الربحية في المؤسسة

والشركات

تمهيد:

يعتبر هدف زيادة من ربحية أحد أهم الأهداف الأساسية التي تسعى المؤسسة الاقتصادية إلى تحقيقه، بحيث يساعدها على المحافظة على بقائها واستمرارها ودعم مركزها المالي وخاصة في ظل ارتفاع حدة المنافسة، لذا يتوجب عليها أن تبحث عن بدائل متنوعة لتعظيم ربحيتها وضمان استمراريتها، فإذا كانت المؤسسة قادرة على التحكم في طاقاتها المادية، فإنه من الصعب عليها التحكم جانب الضرائب واثره على ربحية المؤسسة ، و هذا ما أدى إلى تغيير نظرة المسيرين حول أهمية إدارة والجانب الضريبي وتأثيره داخل المؤسسة، والتي يتلخص هدفها في تكوين قوة عمل مستقرة و فعالة، حيث يمكن الاستفادة من الثروة البشرية على كفاءة ممكنة وقل التكاليف إذا ما تحقق الالتزام التنظيمي للفرد، لما له من تأثير واضح على أداء و ربحية المؤسسة.

تعتبر عملية تخفيض التكاليف في بيئة الأعمال التنافسية في كثير من الأحيان من أهم الأساليب التي تختارها المؤسسة الاقتصادية لزيادة ربحيتها، وذلك لكونها طريقة سلمية وبسيطة تعتمد على جدية المؤسسة وعملها الدائم والمستمر دون أن تتأثر بدرجة كبيرة بظروف السوق، على عكس العناصر الأخرى التي يمكن أن ترفع من ربحية المؤسسة كالزيادة أسعار المنتجات وتحسين جودة والتي غالبا ما تتأثر بدرجة كبيرة بظروف السوق والطاقة الإنتاجية ولتالي يتعذر على المؤسسة رفع أسعارها أو زيادة حجم مبيعات، لذلك نجد أنّ المنفذ الوحيد الذي يمكنها من زيادة أرباحها هو التحكم في التكاليف والعمل على تخفيضها استمرار إلى أدنى حد ممكن، وذلك لا يتعلّق فقط لتكاليف التي تظهرها أنظمة المعلومات المحاسبية بل يتعدى ذلك إلى التكاليف غير الظاهرة فيها و التي تقع خارج حدود الرقابة والتي يصطلح عليها

المبحث الاول: أساسيات حول الربحية في المؤسسة

تعد الربحية من الأهداف الأساسية التي تصبو أي مؤسسة اقتصادية إلى تحقيقها، وفي سبيل ذلك تبذل كل طاقاتها الممكنة وتجد كافة إمكانياتها ووسائلها المتاحة وذلك بغرض الوصول إلى النتائج المرجوة التي تجسد هذه الغاية وبالتالي ضمان الاستمرارية، وبغية قياس هذه الربحية استخدمت عدة مؤشرات حاولنا من خلال هذا المبحث التعرض لها وذلك بعد إعطاء بعض المفاهيم حول الربحية.

المطلب الأول: مفهوم الربحية

يعتبر هدف تعظيم الربح من الأهداف الاستراتيجية للمؤسسات الاقتصادية وقد ساد هذا الاعتقاد طويلاً واعتبر الهدف المحوري للإدارة المالية ولجملة قراراتها المتعلقة بالاستثمار والتمويل، وينشأ هذا الهدف من كون الربح يمثل التبرير الاقتصادي الاستمرارية المؤسسة في الحياة الاقتصادية بالإضافة إلى كونه مصدر مهم من مصادر التمويل الذاتي، إلا أنه يمكن تحويل هذا الهدف من صيغة مجردة كمقدار يظهر في حسابات المؤسسة وتحويله إلى هدف تعظيم ربحية المالك وهذا حسب الاتجاه الحديث لكتاب الإدارة المالية، لدى وللتعرف على مفهوم الربحية يجب الوقوف عند التفرقة بين مفهومي الربح والربحية.

اولاً: الربح

لربح عدة مفاهيم نورد منها:

1- المفهوم المالي للربح

تعرف الإدارة المالية الربح على أنه ذلك الربح الذي ال يقل في مستواه عن مستوى الأرباح التي يتم تحقيقها في المشاريع المماثلة والتي تتعرض لنفس الدرجة من المخاطر، ولتحقيق هدف الربح الا بد للإدارة المالية الحصول على الأموال المطلوبة بأقل ما يمكن من التكاليف والمخاطر، واستثمار هذه الأموال بطريقة تمكن المؤسسة كوحدة واحدة من تحقيق عائد لا يقل في مستواه عما يستطيع أصحاب الأسهم تحصيله من استثمار أموالهم في مشاريع أخرى تتعرض لنفس الدرجة من المخاطر¹.

2- المفهوم الاقتصادي للربح

لقد عرف الاقتصاديون الربح بأنه: "مقدار التغير في القيمة الصافية للوحدة الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة"

¹ - سالم صلال راهي الحسنوي، أساسيات الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار المنهجية للنشر والتوزيع، عمان، 2016، ص33.

3- المفهوم المحاسبي للربح

يعني الفرق بين الدخل المحقق من قبل الوحدة الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة والمصروفات التي تحملتها هذه الوحدة خلال هذه الفترة لتحقيق هذا الدخل ولتحديد صافي الربح هناك مدخلان هما¹ :

• مدخل صافي الربح العملياتي

هذا المدخل يعني بالفرق بين إيرادات الوحدة الاقتصادية من أنشطتها الاعتيادية خلال فترة زمنية معينة والتكاليف التي أنفقت من أجل الحصول على هذه الإيرادات خلال نفس الفترة، ويقتصر هذا المدخل على النواحي التشغيلية التي تقيس قدرة المؤسسة على توليد الأرباح مما يسهل عملية المقارنة بين نتائج المؤسسة لسنة مع سنة أخرى، وكذلك مقارنة أرباح المؤسسة مع مؤسسة أخرى مماثلة تعمل في نفس المجال، وعليه فإن:

$$\text{صافي ربح العمليات} = (\text{المبيعات} - \text{تكلفة المبيعات}) - \text{المصروفات الإدارية والعمومية} \\ \text{ومصروفات البيع والتوزيع قبل الفوائد}$$

• مدخل صافي الربح الشامل

هذا المدخل يعني بالفرق بين دخل المؤسسة من جميع المصادر (المبيعات والإيرادات الأخرى) والتكاليف مهما كانت (تكاليف المبيعات وأية تكاليف أخرى غير مرتبطة بالعمليات) وبعد طرح الضرائب أيضا، وبالتالي فهذا المدخل يأخذ بعين الاعتبار كل عناصر الإيرادات والتكاليف لتحديد صافي الدخل سواء كانت تشغيلية أو غير تشغيلية، وبذلك يحسب صافي الدخل الشامل كما يلي:

$$\text{صافي الدخل الشامل} = (\text{الإيرادات الكلية} - \text{التكاليف الكلية})$$

ثانيا: الربحية

يمكن تعريف الربحية بأنها عبارة عن العلاقة بين الأرباح التي تحققها المؤسسة والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح، وتعتبر الربحية هدفا للمؤسسة ومقياسا للحكم على كفاءتها على مستوى الوحدة الكلية أو الوحدات الجزئية. فهي تمثل علاقة بين بسط ومقام، حيث يتمثل البسط في صافي الربح من العمليات التشغيلية للمؤسسة ويتمثل المقام بحاصل جمع الأصول الجارية أو الثابتة أو حاصل جمع الخصوم والأموال الخاصة.²

¹ - محمود بركان سياسة تخفيض العملة وأثرها على ربحية المؤسسة الاقتصادية ، مذكر ماستر جامعة قاصدي مرباح ن ورقلة الجزائر، 2017، ص15

² - المرجع السابق، ص 37.

كما تعرف الربحية على أنها الربح منسوباً إلى بعض المكونات من الميزانية العمومية أو قائمة الدخل، وتقيس الكفاءة التشغيلية للمؤسسة وتمكن الأطراف التي لها مصلحة بارتفاع هذه الكفاءة من مراقبتها.¹ عليه يمكن القول أن الربحية تتمثل في التجسيد الفعلي للنتائج المحققة من طرف المؤسسة و التي تم جهات متعددة و فئات مختلفة (مالك، مقترضين...)...

وتعمل المؤسسات على تحقيق هدف الربحية من خلال قرارين هما: قرار الاستثمار وقرار التمويل، فقرار الاستثمار هو القرار المتعلق بكيفية استخدام المؤسسة للموارد المتاحة لها الاقتناء مختلف أنواع موجوداتها. ويظهر أثر قرار الاستثمار في الربحية من خلال التوزيع الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسة على مختلف أنواع الأصول بطريقة توازن بين الاستثمار المناسب في كل بند من بنود الموجودات دون زيادة تؤدي إلى تعطيل الموارد، ودون نقص يؤدي إلى فوات الفرص لتمكين المؤسسة من تحقيق أفضل عائد ممكن دون التضحية بالسيولة. أما قرار التمويل فهو القرار المتعلق بكيفية اختيار المصادر التي سيتم الحصول منها على الأموال اللازمة للمؤسسة لتمويل الاستثمار في موجوداتها، وينعكس أثر القرار التمويلي على الربحية من خلال ترتيب مصادر الأموال (ديون، أموال خاصة) بشكل يمكن أصحاب المؤسسة من الحصول على أكبر عائد ممكن، وذلك من خلال الاستفادة من ميزة التوسع في الاقتراض الثابت التكلفة، ولكن دون تعرضهم للمخاطر التي يمكن أن تنتج عن المبالغة في الاقتراض.

ويمكننا القول بأن الربحية هي هدف استراتيجي يمكن المؤسسة من النمو والاستمرارية، وذلك ألن الخسائر وعدم القدرة على تحقيق الأرباح ستؤدي في النهاية إلى تآكل ثروة المالك وبالتالي إلى التصفية.

المطلب الثاني: مؤشرات قياس الربحية

تلقي مؤشرات الربحية اهتماماً متزايداً وخاصة من قبل المالكين والمستثمرين الجدد ألن الربحية تبقى اما من ضمن أولويات أي نشاط استثماري، وتقاس الربحية إما من خلال العلاقة بين الأرباح والمبيعات، وخلال العلاقة بين الأرباح والاستثمارات التي ساهمت في تحقيقها، وبالتالي يمكن دراسة الربحية من خلال نقطتين هما: دراسة ربحية المبيعات ودراسة ربحية الأموال المستثمرة.²

¹ - فيصل محمود الشواورة، مبادئ الإدارة المالية، ط1/ دار المسير النشر والتوزيع، عمان الاردن، 2013، ص، 42.

² - منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي: مدخل صناعة القرار، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 62. مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية، مرجع سبق ذكره، ص 230

أولاً: دراسة ربحية المبيعات

تهدف دراسة ربحية المبيعات إلى معرفة قدرة المؤسسة على ضبط عناصر المصروفات المختلفة المرتبطة بالمبيعات المحققة، كما تهدف لقياس مدى قدرة المؤسسة على توليد الأرباح من خلال المبيعات، ويتم تحديدها من خلال النسب التالية:

1- مجمل ربح العمليات

تظهر هذه النسبة مقدرة الدينار الواحد من المبيعات على خلق الأرباح قبل الضرائب، وتعتبر هذه النسبة أكثر دالة وأفضل لتقييم الأداء الا انها تعبر عن نتيجة النشاط الاستغلالي الأساسي في المؤسسة. وتتم هذه النسبة بقياس كفاءة الإدارة في التعامل مع العناصر التي تكون تكلفة المبيعات، حيث تمثل العالقة بين الربح الإجمالي والمبيعات، وتحافظ هذه النسبة في كثير من الحالات على معدل ثابت ومعقول في حالة استقرار أسعار البيع وتكاليف الإنتاج، أما إذا تغيرت هذه المكونات بشكل ملحوظ بين فترة وأخرى، فإن هذا قد يكون نتيجة التغيير في سعر البيع أو مكونات التكلفة، ألن هذه النسبة ليست إلا محصلة للعالقة بين هذه العناصر¹

2- هامش الربح الصافي

يتم حساب هذه النسبة بنفس الطريقة السابقة، ولكن بعد طرح الضريبة والمصاريف من إجمالي الأرباح، أي أن هذه النسبة تقيس صافي الأرباح بعد خصم الضريبة من إجمالي الأرباح المحققة. وتحسب بالعالقة التالية:

نسبة هامش الربح الصافي = صافي الأرباح بعد دفع الضرائب / المبيعات

ويسمى هامش الربح الصافي أيضا بالهامش الصافي على المبيعات، لانها تمثل نسبة من رقم الأعمال، وهي تدل على نسبة الربح الصافي الذي تحققه المؤسسة من كل دينار مبيعات بعد احتساب جميع التكاليف، وهذه النسبة تدل على إمكانيات إدارة المؤسسة في الرقابة على تكاليفها بواسطة تقرير العائد على المبيعات².

3- حافة ربح النشاط

تظهر هذه النسبة مقدرة الدينار الواحد من المبيعات على خلق الربح قبل خصم الفوائد والضرائب. وتحسب هذه النسبة كما يلي:

¹ جمال الدين كعواش، تأثير هيكل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أدائها المالي، مذكرة ماجستير، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، 2009، ص173.
² علي عباس، الإدارة المالية، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص75.

حافت الربح النشاط = ربح النشاط قبل الفوائد والضرائب / صافي المبيعات

ويمثل رقم صافي المبيعات قيمة المبيعات مطروحا منها مردوداتها ومسموحاتها. وتقيس هذه النسبة كفاءة إدارة المؤسسة في تسيير مجموعة أكبر من عناصر التكاليف ذات العالقة المباشرة بالاستغلال، وتدلل على قدرة إدارة المؤسسة في تحصيل الربح انطلاقا من نشاطاتها الأساسية، لذا ينظر إلى هذه النسبة على أنها مقياس عام للكفاءة في التشغيل.

المطلب الثالث: محددات ربحية المؤسسات الاقتصادية

تواجه المؤسسات في سبيل تحقيقها لهدفها المتمثل في تعظيم ربحيتها العديد من العوامل التي يتفاوت تأثيرها على هذه الربحية، سواء كانت هذه العوامل خارجية تتعلق بالبيئة المحيطة والتي تكون خارج سيطرة المؤسسة أو داخلية تتعلق بالمؤسسة ذاتها.

اولا: العوامل الخارجية المؤثرة على الربحية :

يمكن لربحية المؤسسة أن تتأثر بعدة عوامل تتعلق ببيئتها الخارجية، ومنه على سبيل المثال لا الحصر التضخم، السياسة النقدية، السياسة الضريبية والمنافسة¹.

1- التضخم :

ان تأثير التضخم على الاستثمارات يتوقف بالدرجة الأولى على نوع الاستثمار، فالاستثمارات ذات السيولة العالية) كالأسهم والسندات وغيرها (تكون أكثر عرضة لأثار التضخم من الاستثمارات ذات السيولة المنخفضة كالأصول الملموسة وهذا ما قد يؤثر في العائد. ن ل هذا والتضخم تأثير على ربحية المؤسسات حيث أنه يرفع من تكلفة رأس مالها وهو ما سيؤدي إلى تخفيض التدفقات النقدية، كما ويمكن القول إنه ونتيجة للتضخم قد تخسر المؤسسة نسبة معينة من عائد استثماراتها، فالتضخم يؤدي إلى زيادة غير حقيقية في الأرباح.

2- السياسة الضريبية والنقدية :

تقوم السياسة الضريبية على الإجراءات التي تتبعها الدولة لتمويل نفقاتها فإذا ما لجأت الحكومة لتخفيض معدل الضريبة على أرباح كافة المؤسسات، فإن هذا من شأنه أن يترك أثرا إيجابيا على أرباحها الصافية، وهو ما يترتب عليه بالتبعية ارتفاع برحيتها، غير أن لتخفيض معدل الضريبة آثاره السلبية والمتمثلة في تقلص موارد موازنة الدولة، مما قد يضطر الحكومة إلى التمويل بالعجز أي المزيد من الإصدار النقدي وهو ما يتسبب عادة في حدوث التضخم.

¹ عدنان تانه النعيمي، ارشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 23.22.

وتأمل الحكومة أن يكون التأثير الإيجابي لتخفيض الضريبة والمتمثل في زيادة أرباح الشركات أكبر¹ من التأثير السلبي المتمثل في انخفاض القيمة الحقيقية لتلك الأرباح.¹

أما السياسة النقدية فيقصد بها مدى السيطرة التي تمارسها الحكومة على المعروض النقدي، وكشفت العديد من الدراسات وجود علاقة طردية بين الكمية المعروضة من النقود ومستوى النشاط الاقتصادي، ذلك على أساس أن زيادة المعروض من النقود يؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة، الأمر الذي يشجع الاستثمار ويؤدي بالتبعية إلى زيادة الإنتاج الذي عادة ما سينعكس على مستوى الطلب على المنتجات، وهو ما من شأنه أن يؤثر إيجاباً على أرباح المؤسسات.²

3- المنافسة

لا شك أن سهولة دخول مؤسسات أخرى في الصناعة التي تنتمي إليها المؤسسة وكذلك مقدرة هذه المؤسسات على التوسع والنمو سيؤثران على هوامش الربح للمؤسسة ومن ثم ربحيتها، فالصناعة التي تتميز بمعدل نمو مرتفع يتوقع أن تكون هوامش ربحها كبيرة، من ناحية أخرى ينتظر أن تضيق هوامش الربح هذه إذا كانت المؤسسة تندرج في مجموعة الصناعات التي يسهل على المؤسسات الجديدة أن تنظم إليها وبالتالي تشارك في سوقها.

ثانياً: العوامل الداخلية المؤثرة على الربحية

يمكن لربحية المؤسسة أن تتأثر بعدة عوامل تتعلق ببيئتها الداخلية، حيث أنها تتأثر وتؤثر فيها، ومنه على سبيل المثال ال الحصر حجم المؤسسة، دوران الأصول والسيولة.

1- حجم المؤسسة

يمكن قياس حجم المؤسسة من خلال حجم رأس مالها أو حجم الموجودات أو حجم المبيعات أو عدد العاملين...، وهو يعبر عن قدرة المؤسسة على التوسع في الاقتراض دون تردد، الأمر الذي يعزز من ثقة المقرضين على اعتبار أن المؤسسة التي تتميز برأس مال مرتفع ومصادر مالية متعددة وحجم إنتاجي واسع ومتنوع تكون قادرة على الوفاء بالتزاماتها المالية مقارنة مع غيرها من المؤسسات، وحجم المؤسسة يؤثر غالباً في كمية إنتاجها مما يؤثر على قوتها ووضعها الاقتصادية بين المؤسسات الأخرى، حيث تسعى المؤسسات لزيادة حجمها من أجل زيادة الإنتاج وبالتالي

¹ - منير إبراهيم هندي، الأوراق المالية وأسواق رأس المال، منشأة المعارف للتوزيع، الإسكندرية، 1999، ص288.

² - منير إبراهيم هندي، الأوراق المالية وأسواق رأس المال. مرجع سبق ذكره. ص291

زيادة أرباحها وذلك من خلال الاستفادة من ثبات التكاليف الثابتة أو ما يعرف باقتصاديات الحجم والتي تعبر عن تناقص متوسط التكاليف الكلية في الاجل الطويل مع زيادة حجم الإنتاج أو حجم المؤسسة¹.

2- السيولة

تعبر السيولة عن مقدرة المؤسسة في مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل، بمعنى آخر هي انسياب حركة النقدية (الأنشطة التشغيل والاستثمار والتمويل) في الأجل القصير (عادة أقل من سنة) دون ضغوط غير عادية. وتحقق السيولة من خلال القدرة على إدارة عناصر رأس المال الكامل بكفاية وفعالية عالية، وأيضا قدرة المؤسسة في الحصول على التمويل القصير والطويل الأجل، فالسيولة ضرورية لوفاء المنظمة بالتزاماتها وتفادي مخاطر الإفلاس والتصفية إن لم تتوفر السيولة في الوقت المناسب، لكن زيادتها عن الحاجة قد تؤدي إلى تخفيض الربحية، وذلك نتيجة لقيام المؤسسة بتوظيف جزء كبير من أموالها في استثمارات ذات عوائد مالية منخفضة، فالسيولة والربحية هدفان متعارضان لكنهما متلازمان، بمعنى أن تحقيق أحدهما سيكون على حساب الآخر، فزيادة الربحية تتطلب الاستثمار في المزيد من الأموال والأصول الأقل سيولة وهذا يتعارض مع هدف السيولة، وكذلك فإن الاحتفاظ بالأموال على شكل نقد أو شبه نقد يعني زيادة الأصول التي لا تحقق عوائد أو التي تحقق عوائد منخفضة وهو ما يتعارض مع الربحية².

3- دوران الأصول

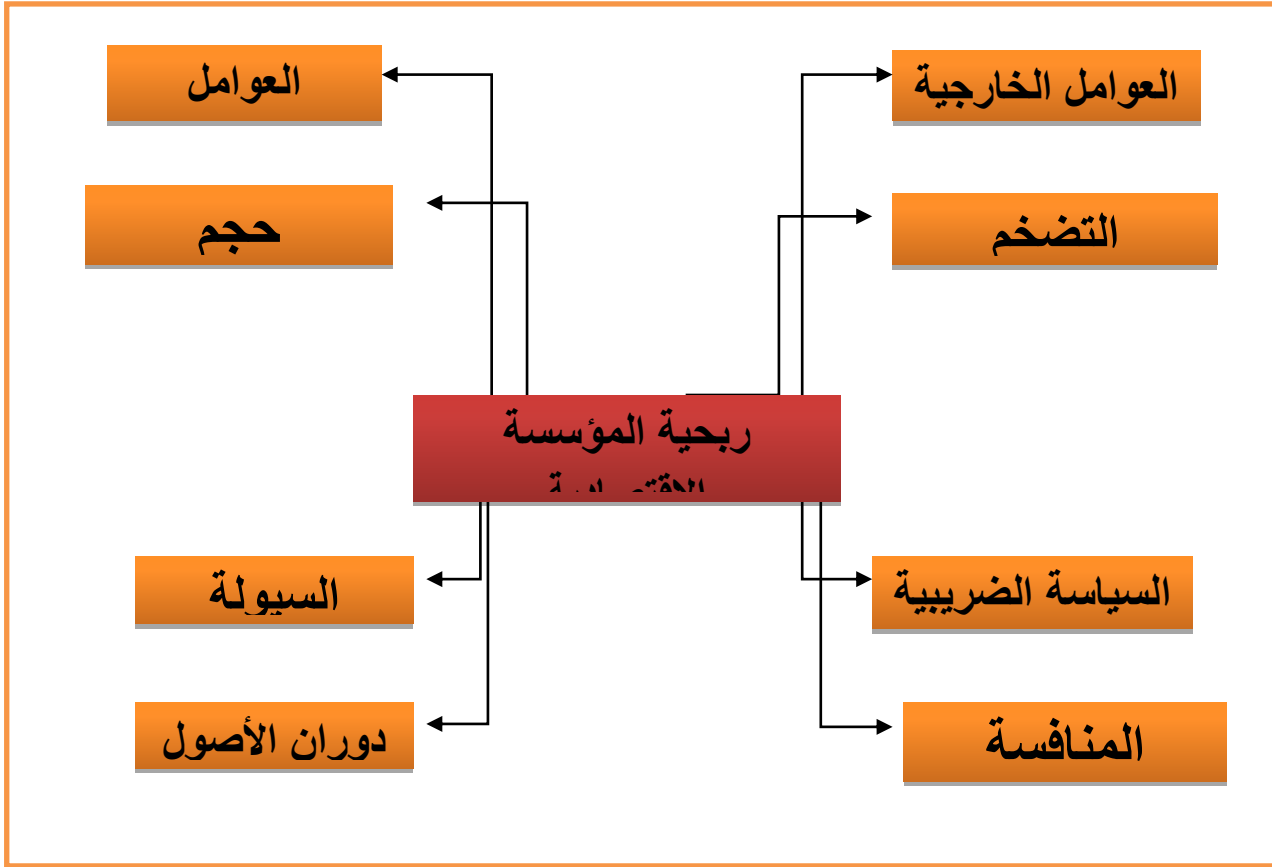
يمثل دوران الأصول الفعالية الإنتاجية للمؤسسة ويكشف عن كم من رقم أعمال ينتج عن كل دينار واحد مستثمر من المبيعات وبالتالي فهو يعكس فعالية السياسة التجارية، فبقدر ما يكون معدل دوران الأصول أكبر بقدر ما دل على كفاءة المؤسسة في استعمال أصولها، حيث كلما زادت عدد مرات الدوران كلما زادت إنتاجية الدينار الواحد المستثمر في الأصول الثابتة أو الجارية، ولكن انخفاض معدل الدوران يعني إما ضعفا في استغلال الأصول في خلق المبيعات، أو يشير إلى حالة من حالات التضخم في الاستثمار في الأصول الثابتة أو الجارية بأكثر من الحاجة المقررة لها اقتصاديا ويستلزم ذلك تحليلا خاصا بمكونات كل منهما³.

¹ الزهرة فرحاني، اقتصاديات الحجم كعائق لدخول السوق، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد صناعي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012، ص78.

² طارق عبد العال حماد، إدارة السيولة في الشركات والمصارف - قياس وضبط السيولة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2012، ص12.

³ بمان تارسيه، محمد خميسي بن رجم، المتاجرة بالملكية تحت تأثير تحليل ربحية المؤسسة ونشاطها التشغيلي، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، العدد السابع، جامعة الشهيد حمة لخضر، الجزائر، 2016، ص136.

الشكل رقم 1: العوامل المؤثرة على ربحية المؤسسات الاقتصادية



المبحث الثاني: الأثر الضريبي على ربحية المؤسسة والتوازن المالي:

المطلب الاول: التأثير الضريبي على مؤشرات التوازن المالي

اولا: أثر الضريبة على رأس المال العامل

إن التأثير الضريبي على رأس المال العامل يتضح من خلال العناصر المكونة له والمؤثرة فيه. لذلك لا يمكن ملاحظته بصورة مباشرة، فالضريبة تؤثر على رأس المال العامل من خلال مكونات الأموال الدائمة، حيث تحتوي الأموال الخاصة الصافية على جزء من التمويل الذاتي الذي يحد ذاته خاضع للضرائب، أما بالنسبة للديون فهي تستفيد من وفرة ضريبية.

كما يتضح أيضا التأثير الضريبي من خلال الاستثمارات، فهي تظهر بالقيم الصافية في الميزانية وذلك بعد طرح الإهلاكات من القيمة الإجمالية للاستثمارات وفي حالة تسريع الإهلاكات الذي هو اختيار ضريبي محصن، فإن قيمة الاستثمارات تؤول للانخفاض مما يؤدي إلى انخفاض الأصول الثابتة وبالتالي ارتفاع رأس المال العامل.¹

ثانيا: أثر الضريبة على احتياجات رأس المال العامل.

يعتبر الرسم على القيمة المضافة من أهم الضرائب التي تؤثر بصورة مباشرة على احتياجات رأس المال العامل، وهي ضريبة غير مباشرة لا تتحملها المؤسسة كليا، بل تعتبر وسيطا بين خزانة الدولة والمستهلك النهائي فعند شراء البضائع والمواد الأولية تتحمل المؤسسة دفع مبلغ الرسم على القيمة المضافة ضمن فاتورة المشتريات، ويعتبر هذا تسبيق إلى إدارة الضرائب على أن يتم استرجاعه عند القيام بعملية البيع.

ثالثا: أثر الضريبة على الخزينة

يظهر أثر الضريبة على الخزينة من خلال مبلغ الضريبة وكيفية دفعها، فهي تشكل تدفق نقدي خارجي سلبا إيجابا على خزينة المؤسسة مما يستوجب معرفة مختلف الضرائب التي تخضع لها بصورة دقيقة.

1- تأثير الضرائب على أرباح الشركات على الخزينة:

تقوم المؤسسة بدفع ضريبة سنوية، تؤسس على الأرباح المحققة ويكون التسديد إما دفعة واحدة أو على شكل تسبيقات مؤقتة أو إن كان في الواقع الكثير من الأنظمة الضريبية تأخذ بطريقة دفع الضريبة على أرباح الشركات وفق تسبيقات مؤقتة، كما أن طريقة دفع الضريبة على أرباح الشركات يتم عبر 4 أقساط (3 تسبيقات خلال السنة والرابع

¹ بن يخلف مسعودة، أثر الضريبة على المؤسسة الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007، ص 68.

هو رصيد التسوية) ويشكل إحدى العوامل المساعدة في تخفيف الضغط على خزينة المؤسسة من خلال تباعد الفترات مما يسمح لها بتوفير المبالغ اللازمة. ويبقى رصيد التسوية تدفعه المؤسسة بعد حساب نتيجة السنة المالية ويكون هذا في 30 أبريل من السنة المالية كأخر أجل. إن تباعد فترات الدفع يعطي فرصة للمؤسسة لتوفير المبالغ اللازمة في الوقت الملائم.

2- تأثير الرسم على القيمة المضافة على الخزينة:

تعتبر ضريبة الرسم على القيمة المضافة من الرسوم غير المباشرة، يتحمل عبئها المستهلك النهائي والمؤسسة ما هي إلا وسيط بين المستهلك النهائي وإدارة الضرائب، لذلك يترتب على خزيتها آثار بما فيها تكلفة تسيير هذه الخزينة. إن تأثير الرسم على القيمة المضافة على الخزينة، يكون من خلال الفرق بين مبلغ الضريبة المستحقة ومبلغ الضريبة الواجبة الاسترجاع وهنا نلاحظ حالتين:

- أن يكون مبلغ الضرائب القابلة للاسترجاع أكبر من مبلغ الضريبة المستحقة الدفع وفي هذه الحالة للمؤسسة حق اتجاه إدارة الضرائب لذلك فهي لا تدفع أي مبلغ ويتم تسوية ذلك الحق عن طريق المقاصة للرسم المستحق على مبيعات الأشهر القادمة.

- أما إذا كان مبلغ الرسم المستحق أكبر من الرسم القابلة للاسترجاع، في هذه الحالة يجب على المؤسسة دفع مبلغ الراس الواجب دفعه في أجل أقصاه (20) يوم من الشهر الموالي¹.

• مثال توضيحي:

حالة (1) TVA للبيع أكبر من TVA للمشتريات.

قامت مؤسسة GCB بشراء المادة الأولية ب 50000 دج خارج الرسم، وبعد الإنتاج قامت ببيع المنتجات ب 100000 دج خارج الرسم، مع العلم أن معدل TVA هو 19% .

ومنه TVA للبيع 19000 دج

منه و TVA للشراء=9500 دج الفرق هو 9500 يدفع إلى إدارة الضرائب.

• حالة (2) إذا كانت TVA للشراء أكبر من TVA للبيع.

¹ حجار مبروكة، أثر السياسة الضريبية على استراتيجية الاستثمار في المؤسسة، مذكرة لنيل الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة الجزائر، 2016، ص.73

لنفرض أن تاجر جملة قام بشراء منتجات تامة الصنع ب 100000 دج ونظرا للانخفاض أسعار تلك المنتجات في السوق قام ببيعها ب 96000 دج.

18240 TVA للبيع

19000 TVA للشراء

الفرق هو 760 دج

يعتبر هذا الفرق قرض مرحل وتبقي المؤسسة مدينة إلى الخزينة العمومية فتأثر الضريبة TVA على حجم إنتاج رأس مال العامل من خلال TVA للدفع و TVA المسترجعة.

3- تأثير الرسم على النشاط المهني على الخزينة :

إلى جانب الرسم على القيمة المضافة والضريبة على الأرباح الشركات، نجد الضرائب من النوع آخر تؤثر على الخزينة والمتمثل في الرسم على النشاط المهني.

يرتبط هذا الرسم على النشاط المهني برقم الأعمال إما المحقق (المفوتر) فقط أو المقبوض فقط.

✓ في حالة الدفع على أساس رقم الأعمال المفوتر فقط: تدفع المؤسسة الرسم على النشاط المهني بغض النظر عن قبض أو عدم قبض رقم الأعمال، أي تسدد الرسم المذكور ولو لم تقبض مبلغ المبيعات كلياً أو جزئياً. وهو أمر يؤثر سلباً على خزينة المؤسسة.

✓ في حالة الدفع على أساس رقم الأعمال المقبوض فقط: لا تدفع المؤسسة مبلغ الرسم على النشاط المهني إلا إذا قبضت ثمن المبيعات، أي عند قيامها بعملية البيع الآجل لا تدفع الرسم على النشاط المهني بل تؤجل عملية الدفع إلى غاية قبض (تحصيل) حقوقها من الزبائن¹. وهنا يمكن اعتبار مبلغ الرسم المعني مصدر تمويل مجاني (بدون تكلفة) قصير الأجل خلال الفترة الزمنية الفاصلة بين تاريخ قبض الحقوق على الزبائن وتاريخ دفع مبلغ الرسم على النشاط المهني. وهو أثر إيجابي على خزينة المؤسسة.

¹ - طارق عبد العال حماد، إدارة السيولة في الشركات والمصارف. مرجع تم ذكره.

المطلب الثاني: تأثير الضريبة على التدفقات النقدية للمؤسسة وارباحتها

إن العبء الضريبي يحدث تأثيراً مباشراً على خزينة المؤسسة، من خلال التزامها بدفع المستحقات المالية فور وقوعها مما يؤثر على توازن المالي القصير الأجل، وهذا يتوقف على مبلغ الضريبة، كيفية الدفع، ومدى إمكانية حصول المؤسسة على القروض البنكية قصيرة الأجل، خاصة في حالة عدم إمكانية الالتزام بالدفع الفوري¹.

بالإضافة إلى تأثير الضريبة على قرار الاستثمار من خلال التشريع الضريبي وقوانين الاستثمار، فإن هذا التأثير ينعكس ويشكل مباشراً على التدفقات النقدية المترتبة عند اقتراح الاستثماري، فإدراج الضريبة ضمن عناصر التدفقات النقدي يكون من خلال تحديد التكلفة الضريبية التي تتحملها المؤسسة خلال مدة حياة الاستثمار².

إضافة إلى تأثير هذا العبء على التمويل الذاتي الذي يتكون من الأرباح الصافية غير الموزعة، الإهلاكات، ومجموع المؤونات المكونة لمواجهة الأخطار المحتملة، والضريبة تؤثر على سياسة توزيع الأرباح، وذلك من خلال تقليص الأرباح الموزعة باعتبار خضوع هذه الأخيرة للضريبة وكذلك تؤثر على الإهلاكات من خلال النسب المحددة والطرق المسموح بها في حسابها.

¹ - فاطمة الزهراء رمضان، الأثر الجبائي للبدائل التمويلية للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2011، ص56.

² - حمد نور، أحمد رجب عبد العلي، المحاسبة الإدارية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1993، ص387.

خلاصة الفصل

وضح لنا هذا الفصل مضمون والمفهوم الربحية وأثرها على المؤسسة واهم العوامل المؤثرة عليها وكذا علاقتها بالضرائب. إذ تعتبر الربحية أداة هامة لقياس كفاءة الإدارة بالاستخدام الموارد الموجودة بحوزتها وهي تشير إلى الربح منسوبا إلى بعض المكونات من الميزانية العمومية، وتتأثر بعدة عوامل مختلفة ودرجة تأثرها من عامل إلى آخر من بينها العوامل الخارجية.

ثم الأثر الضريبي على المؤسسة والتوازن المالي من جميع النواحي الاقتصادية. محاسبا وضريبا وذلك باعتبارها الحافظ الاساسي للقيام بالمشروعات الاقتصادية و اساس نموها، وكذلك تطرقنا الى مفهوم الربحية المؤسسة وهي الاداة لقياس كفاءة الادارة في مواردها الموجودة في المؤسسة واستغالها بالشكل الامثل لتحقيق الربح.

الفصل الثالث

لأثر الضرائب على الوضعية الربحية

للمؤسستين GSP- ROYAL

BETON

دراسة حالة

التمهيد

في هذا الفصل سنقوم بتدعيم الجانب النظري الذي تطرقنا فيه سابقا الى مفاهيم عامة حول الضرائب واهم مبادئها ومختلف الضرائب وكذا أثر هذه الضريبة على التوازن المالي في المؤسستين، ولكي تكون دراستنا الميدانية أكثر واقعية. ذكرنا أهم الضرائب التي تقوم المؤسستين بالتصريح بها بالإضافة إلى ذلك عالجنا الميزانيات بالمؤسستين (التجارية والصناعية) عن طريق تحليلها و مقارنة من المنظور المالي لتحديد أثر الضريبة على كل منهما ودراسة أهم مؤشراتهم مالية وهذا من أجل تبيين دور الضريبة في التوازن المالي .وسنعرض في هذا الفصل:

المبحث الاول: التعريف بالمؤسستين محل الدراسة .

المبحث الثاني: دراسة الأثر الضريبي على مؤشرات قياس الربحية

المبحث الثالث: دراسة الأثر الضريبي على التوازن المالي للمؤسستين

المبحث الأول : التعريف بالمؤسستين محل الدراسة والمنهج المتبع

المطلب الأول: التعريف واهداف المؤسستين . GSP & ROYAL BETON.

1- مؤسسة GSP الاستيراد والتصدير :

تقع هذه المؤسسة بدائرة المقرن، بشارع 5 جويلة السويهلة سيدي عون على الطريق الوطني رقم 21، تتربع على مساحة قدرها 5000 متر مربع مقسمة على عدة هياكل منها: الإدارة، ورشة الصيانة، ورشة الإنتاج، مركز التخزين، الخ...

- رأس المال: مؤسسة GSP هي شركة مساهمة في التصدير و الاستيراد ذات رأس مال اجتماعي يقدر ب 10.000.000 دينار جزائري.

- اليد العاملة : تبلغ اليد العاملة 25 عامل، وذلك حسب احصائيات سنة 2019.

• أهداف مؤسسة : GSP

تهدف المؤسسة منذ انشائها الى إرضاء زبائنها، لذلك سطرت مجموعة من الأهداف تتمثل في:

- تطوير القدرات الإنتاجية للاستجابة للنمو السريع الذي تعرفه صناعة غيار السيارات.
- تحسين الطاقة الإنتاجية للمؤسسة.
- تعزيز القدرة التسويقية للمؤسسة.
- تطوير الاستيراد وخاصة في منطقة الوادي.

2- مؤسسة Entreprise de coulage de beton

هي مؤسسة البناء Sarl royal beton تقع المؤسسة royal beton في دائرة قمار بالقرب من الطريق الوطني رقم 48، وهي متخصصة في الإنتاج والبيع و تسليم الخرسانة الجاهزة . تتربع على مساحة 8000 متر مربع مقسمة على عدة هياكل منها: الإدارة، ورشة الصيانة، ورشة الإنتاج، مركز التخزين، الخ...¹

- راس مال المؤسسة: مؤسسة ROYAL NETON هي شركة ذات رأس مال اجتماعي يقدر ب 10.000.000 دينار جزائري.

- اليد العاملة : تبلغ اليد العاملة 11 عامل، وذلك حسب احصائيات سنة 2019.²

¹ - عن الوثائق الداخلية للمؤسسة.

² - عن الوثائق الداخلية للمؤسسة.

– العملاء : تجار الجملة، تجار التجزئة، المستهلكون، مركز البيع الموجودة في الوادي.

● أهداف مؤسسة: royal bêton

- يهدف المؤسسة إلى تحقيق وتعظيم الربح، هذا بالإضافة إلى العديد من الأهداف التي نذكر منها: ¹
- استثمار الموارد المالية بشكل عقلاني للحصول على أكبر عائد وتقليل الاحتياجات المالية.
- ضمان البقاء والاستمرارية.
- تحقيق أكبر نسبة من المبيعات والأرباح.
- تشجيع القطاع الخاص للاستثمار وتنمية الاقتصاد الوطني.
- تشجيع اليد العاملة المحلية وامتصاص البطالة.
- محاولة كسب أكبر حصة من السوق الوطنية.
- الاستمرار في الحفاظ على الإنتاج من حيث الجودة، النوعية، السعر.
- العمل على الحفاظ واكتساب زبائن جدد.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمؤسستين GSP & ROYAL BETON

1- الهيكل التنظيمي لمؤسسة GSP :

يرتكز تنظيم المؤسسة على مديريات تشمل مجموعة من المصالح تتوسع عليها مختلف مهام المؤسسة ونشاطاتها تتمثل في:

- مصلحة المحاسبة والمالية: تتمثل مهامها في اعداد ومتابعة الميزانيات واستخراج الانحرافات وتسجيل العمليات المحاسبية، وتتكون من مصلحتين هما:
- ✓ مصلحة المحاسبة: هذه المصلحة مكلفة ب:
- تسجيل مختلف العمليات المنجزة.
- مراقبة عمليات الجرد.
- اعداد الميزانية المالية للمؤسسة.
- ضمان تحليل وشرح أرصدة الحسابات.

¹ -عن الوثائق الداخلية للمؤسسة.

- ✓ مصلحة المالية: هذه المصلحة مكلفة ب:
- ضمان ووضع الميزانيات على المستوى المالي.
- تقييم وتحليل الفروقات المحصل عليها.
- ضمان معالجة جميع العمليات الخاصة بالخزينة.
- تسوية وضعية الخزينة أسبوعيا وضمان العلاقة مع البنك.
- متابعة حركة العمال وتوظيف الموظفين.
- اعداد الأجور.
- مديرية المبيعات والتسويق: المهمة الأساسية لهذه المصلحة هي زيادة مبيعات منتجات المؤسسة وتضم:
- ✓ مصلحة التسويق: هذه المصلحة مكلفة ب:
- تحقيق دراسة السوق.
- اعداد ومتابعة مخططات التسويق.
- ✓ مصلحة تنسيق المبيعات:
- اعداد التقارير اليومية لعملية البيع والشراء.
- تحليل وفرة المنتج.
- متابعة موقع المؤسسة على شبكة الانترنت.
- ✓ مصلحة البيع المباشر:
- تكوين قوة بيعيه.
- رفع المبيعات المباشرة.
- ✓ مصلحة البيع غير المباشر: هذه المصلحة مكلفة ب:
- رفع وتطوير ومتابعة القطاع.
- اجراء عمليات البيع.
- ✓ مصلحة اعداد الفواتير: هذه المصلحة مكلفة ب:

- تلقي ومراقبة الطلبات.
- كتابة واعداد الفواتير.
- متابعة تغطية الزبائن المعنيين بالبيع المباشر وغير المباشر.
- مديرية الشراء والتموين: تتمثل مهمتها في تموين المؤسسة بالاحتياجات الأساسية كما ونوعا وفي أجل محدد وبأقل تكلفة شرائية، تتمثل مهامها في:
 - دراسة اقتراحات الموردين.
 - البحث عن موردين تنوغر فيهم الشروط الموضوعية.
 - رفع تنفيذ تسيير العمليات للمشتريات.

2- الهيكل التنظيمي لمؤسسة: royal béton.

تتكون هذه المؤسسة من الأقسام التالية¹:

● المصلحة العامة:

تسهر على إدارة وتسيير شؤون المؤسسة، كما تعتبر همزة وصل بين مختلف المصالح، وكذلك تعمل المصلحة على تحقيق الرضا والتفاهم المتبادل بينها وبين تجار الجملة الذين تتعامل معهم من خلال جلسات للتعريف بالمنتوج والتفاوض للوصول لاتفاق ومن ثم كسب ثقة تجار الجملة.

● مكتب التنمية:

من مهام هذا المكتب هو العمل على تكوين العمال، ترقية مستواهم العلمي والعملية وفقا لمتطلبات التكنولوجيا الحديثة، من أجل تكوين أحسن لجميع مستويات العمال، كما يقوم على ارسال عمال مختصين في مجال عملهم لحضور ملتقيات عبر التراب الوطني.

● وحدة الجودة:

مهمة هذه المصلحة تتمثل في الفحوصات والتحليل التي تجرى على المنتج أو على المادة الأولية.

● وحدة الإعلان والاتصال:

تعمل على ترويج منتجات المؤسسة وعلامتها عن طريق الإعلان والاشهار.

¹ - عن الوثائق الداخلية للمؤسسة.

وهناك أقسام فرعية أخرى:

- ✓ دائرة الصيانة: تعتبر الصيانة في الوحدة من أهم الضروريات، فعمال الصيانة قائمون على صيانة الأجهزة والآلات، ويتم تزويد هذه المصلحة بكل ما تحتاجه من مواد وقطع غيار.
- ✓ قسم الأشغال: وتتمثل مهام هذا القسم في الاهتمام بكل التعديلات والتحسينات أو الانشاءات الجديدة في المؤسسة.
- ✓ دائرة المبيعات والتسويق: حيث تهتم هذه الدائرة ببيع وتسويق المنتج النهائي، سواء كان البيع لتجار الجملة أو التجزئة، والقيام بالدراسات السوقية واستخبارات السوق، وتعتمد مصلحة التسويق على سياسة الترويج.
- ✓ دائرة المحاسبة والموارد المالية: تقوم هذه الدائرة بمتابعة وتسجيل العمليات المالية والمحاسبة التي تتم بينها وبين مختلف المصالح الأخرى، من أجل المراقبة الداخلية، تحديد النتيجة من الربح أو الخسارة من أجل معرفة مركزها المالي ومكانتها الاقتصادية لضمان السير الحسن للمؤسسة.

المبحث الثاني: دراسة الأثر الضريبي على المؤسستين GSP & ROYAL BETON:

في هذا المبحث سوف نقوم بعرض الجانب التطبيقي لدراستنا:

المطلب الأول: الضرائب التي تخضع لها المؤسستين GSP & ROYAL BETON :

إن المؤسسات الصناعية والتجارية التي يفوق رقم أعمالها 15 مليون تخضع إلى النظام الضريبي الحقيقي المرتب عليه الضرائب التالية:

- الضريبة على النشاط المهني (TAP)

- الضريبة على الدخل الإجمالي وأجور العمال (IRG)

- الرسم على القيمة المضافة (TVA)

- الضريبة على أرباح الشركات (IBS)

وهذا ماتخضع له المؤسستين .

1- الضريبة على النشاط المهني

تفرض هذه الضريبة على رقم الأعمال الشهري للمؤسسة حسب الوحدات الإنتاجية والتي يصرح بها في تصريح الشهري G50 والذي يمثل المبيعات.

ولتوضيح ذلك اخذنا مثال تطبيقي للمؤسسة على كيفية حساب الضريبة على النشاط المهني. فمثلا حققت المؤسسة خلال سنة 2019 مبيعات تقدر ب: 8.000.000 دج وعلمنا أن نسبة الضريبة التي تفرض علي هذه المبيعات هي 2 % إذن مبلغ الضريبة على النشاط المهني المصرح بيها من طرف للمؤسسة 160.000 دج.

$$\% \text{الضريبة على النشاط المهني} = \text{رقم الاعمال} * \text{نسبة الضريبة}$$

من المثال السابق يمكن أن نستخلص أن الضريبة على النشاط المهني تفرض على رقم الأعمال والذي تحسب على أساسه.

ويتم توزيع ناتج الرسم على النشاط المهني كما يأتي:

الجدول رقم 01: توزيع حصيلة الرسم على النشاط المهني

المجموع	التوزيع			الرسم على النشاط المهني
	حصلة الضمان والضمان	حصلة البلدية	حصلة الولاية	
100%	05%	66%	29%	المعدل العام

المصدر: قانون المالية لسنة 2021

- تأثير الرسم على النشاط المهني على القوائم المالية:

تظهر في جدول حسابات النتائج تحت رقم حساب 64 فهي تمثل عبء من أعباء الشركة ويتالي تأثير سلبي أو بالنقصان على النتيجة الصافية للمؤسسة الصناعية والتجارية.

وفي حالة تسديد قيمة الرسم على النشاط المهني فإن التأثير يظهر على خزينة المؤسسة مما يؤثر عليها ويتمثل هذا التأثير في إنقاص مبلغ الرسم على النشاط المهني من خزينة المؤسسة.

2- الرسم على القيمة المضافة (TVA)

ويتمثل الرسم على القيمة المضافة على مشتريات المواد الأولية قابلة الاسترجاع والضريبة على القيمة المضافة على المبيعات من مادة قطع الغيار والسلع المباعة على حالتها وهي ضريبة المحصلة من مبيعات. وحسب قانون المالية لسنة 2021 تم إعادة هيكلة معدلات الرسم على القيمة المضافة حيث أصبح كما يلي:

الجدول رقم 02 : يمثل معدلات الرسم على القيمة المضافة حسب قانون المالية 2021

المعدل العادي	المعدل المنخفض	البيان
19%	9%	معدل الرسم (TVA)

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على قانون المالية لسنة 2021

ومن خلال الجدول يمكن أن نلاحظ المعدل المنخفض 9% يتم تطبيقه على المنتج أو المواد، الأشغال والعمليات والخدمات التي تمثل فائدة خاصة حسب المخطط الاقتصادي والاجتماعي والثقافي كما نلاحظ المعدل العادي الذي يدل 19% ويتم تطبيقه على الخدمات والمنتجات الغير خاضعة للمعدل المنخفض.

الرسم على القيمة المضافة = المبلغ خارج الرسم * معدل الرسم

وأخذنا مثال تطبيقي: بما أن المؤسسة الصناعية (ROYAL BETON) ينتج مادة الاسمنت كما يقوم ببيع مواد اخرى على حالها فإنه اشترى مواد أولية وسلع تباع كما هي من إحدى الشركات التجارية بمبلغ 4.000.000 دج خارج الرسم ومعدل الرسم 19%.

قامت المؤسسة ببيع هذه السلع الى أحد تجار التجزئة بمبلغ 70.000.00 دج. الرسم على القيمة المضافة عند الشراء وعند البيع بالنسبة لبائع الجملة.

أ- حساب الرسم على القيمة المضافة عند الشراء:

الجدول رقم 03 : عند الشراء (الرسم على القيمة القابل للاسترجاع)

المبلغ دج	البيان
4.000.000 دج	ثمن شراء البضاعة (خ.ر)
760.000 دج	نسبة الرسم 19%
4.760.000 دج	المبلغ بالرسم

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

ب- حساب الرسم على القيمة المضافة عند البيع:

الجدول رقم 04 :

المبلغ دج	البيان
7.000.000 دج	ثمن البيع البضاعة (خ.ر)
1.330.000 دج	نسبة الرسم 19%
8.330.000 دج	المبلغ بالرسم

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

الفرق بين الرسم المحصل والرسم القابل للاسترجاع هو مبلغ يدفعه تاجر الجملة لمصلحة الضرائب بينما المؤسسة ستتحمل هذا الرسم على تكلفة البضاعة ليتحمله المستهلك في الأخير.

3- الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG)

وتشمل التصريح بالوعاء الضريبي لأجور وتخصم من الرواتب الشهرية لعمال وهي ضريبة مباشرة تفرض مرة واحدة كل شهر على عمال المؤسسة الصناعية والتجارية الذي يقوم باقتطاعها من العمال وتقديمها لمصلحة الضرائب في التصريح الشهري، ومن أجل التعرف أكثر على هذه الضريبة قمنا من خلال درستنا على دراسة كشف الراتب لأحد العمال حيث نلاحظ أن قيمة الضريبة القدرة ب 12.968,50 دج والتي استخرجت من السلم الضريبي وبالرجوع إلى الأجر الخاضع للضريبة المقدر ب 76.552,47 دج الموضحة في كشف الراتب.

تأثير الضريبة على الدخل الإجمالي على المؤسستين :

بما أن الضريبة على الأجور تخص المستخدمين بصفة مباشرة فهي تقطع من أجورهم الشهرية، وتسجل كدين على عاتق الشركة اتجاه مصالح الضرائب في جانب الخصوم، وتبرئ ذمة المؤسسة منها عند تسديدها. حيث أنه كلما ارتفعت نسبة الضريبة على الدخل الإجمالي أو تغير سلم الضريبي بزيادة كلما أدي ذلك إلى زيادة مصاريف العمال وبالتالي يظهر الخلل على مستوى القوائم المالية من خلال النتيجة وجدول حسابات النتائج.

4- الضريبة على ارباح الشركات IBS:

هي ضريبة سنوية على الأرباح المحققة من قبل المؤسسات وفق معدل سنوي ثابت ،بعد أن يتم التصريح بالأرباح لدى الإدارة الضريبية . تعرف أيضا أنها ضريبة مباشرة سنوية تفرض على الأرباح التي تحقق من طرف الأشخاص المعنويين ،هذه الأخيرة تخضع إجباريا للنظام الحقيقي وبالتالي فإن الضريبة على أرباح الشركات هي ضريبة نسبية مباشرة تتقطع سنويا من طرف مصالح الدولة بصفة إجبارية ونهائية ومن دون أي مقابل ،وهذا وفقا لقواعد قانونية محددة ،وهذا الاقتطاع يفرض على الأشخاص المعنويين الذين يخضعون إجباريا للنظام الحقيقي ،دون الأخذ بعين الاعتباري لحجم رقم الأعمال المحققة وبعض الأشخاص الطبيعيين وهذا حسب مقدرتهم التكاليفية، بغرض استخدامه لتحقيق المنفعة العامة .

المطلب الثاني: دراسة الأثر الضريبي على التوازن المالي للمؤسستين:

التعرف على أثر الضرائب على التوازنات المالية للمؤسسة يكون من خلال تحليل قوائمها المالية ، ومن ثم دراسة الأثر الضريبي لربحية المؤسسة.

اولا : دراسة تأثير مختلف الضرائب على التوازن المالي :

لدراسة تأثير الضرائب من منظور ذمي نعتمد على الميزانية المالية :

1- عرض جانب الأصول للميزانية المختصرة :

أ- مؤسسة GSP

الجدول رقم 05 : الميزانية المالية المختصرة لجانب الأصول لسنوات (2019-2021م)

الأصول	2019	2020	2021
الأصول الثابتة	5,433,507	25,468,881	19,043,698
قيم الاستغلال	28,639,752	46,290,522	43,836,109
قيم غير جاهزة	92,701,367	67,232,486	48,208,787
قيم الجاهزة	315,383,122	396,413,229	515,434,267
المجموع	442,157,748	489,119,225	626,522,861

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الملحق المتحصل عليه من طرف المؤسسة

مؤسسة ROYAL BETON

الجدول رقم 06: الميزانية المالية المختصرة لجانب الأصول لسنوات (2019-2021م)

الأصول	2019	2020	2021
الأصول الثابتة	294,652,186	294,652,186	294,652,186
قيم الاستغلال	100,297,594	114,583,156	155,430,066
قيم الغير جاهزة	120,246,938	138,126,276	208,489,406
قيم الجاهزة	58,895,253	12,842,454	60,815,650
المجموع	574,091,971	295,017,104	391,500,308

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الملحق المتحصل عليه من طرف المؤسسة

2- عرض جانب الخصوم للميزانية المختصرة للسنوات (2021-2019)

أ- مؤسسة GSP

الجدول رقم 07: الميزانية المالية المختصرة لجانب الخصوم لسنوات (2021-2019)

الخصوم	2019	2020	2021
أموال الخاصة	100,000,000	100,000,000	100,000,000
الخصوم الغير جارية	0	0	5,300,000
الخصوم الجارية	456,692,163	502,222,588	586,611,953
مجموع الخصوم	4,466,92,163	492,222,588	571,311,953

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الملحق المتحصل عليه من طرف المؤسسة

ب- مؤسسة ROYAL BETON

الجدول رقم 08: الميزانية المالية المختصرة لجانب الخصوم لسنوات (2021-2019)

الخصوم	2019	2020	2021
أموال الخاصة	55,112,350	50,490,095	60,196,486
الخصوم الغير جارية	0	0	0
الخصوم الجارية	456,692,163	502,222,588	586,611,953
مجموع الخصوم	401,579,813	497,173,493	526,415,467

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الملحق المتحصل عليه من طرف المؤسسة

- دراسة تأثير الضريبة:

يتم دراسة أثر الضريبة من خلال النسب التالية :

❖ نسبة اثر الضريبة = قيمة الضريبة ÷ مجموع الأصول (الخصوم) المتداولة

تلعب النسب الدور المتمثل في توضيح حجم الأثر (هل هو كبير ام متوسط أم ضعيف).

من جهة أخرى تلعب مقارنة مبالغ الضريبة دور في تحديد جهة التأثير الأكبر .

الجدول رقم 09: تأثير الضريبة على جانبي لمؤسسة (GSP)

البيان	2019	2020	2021
مبلغ الضريبة	6,132,293	8,178,814	13,121,716
نسبة اثر الضريبة	0.051	0.057	0.063

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الملحق المتحصل عليه من طرف المؤسسة

التعليق:

- نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة اثر الضريبة تتزايد من سنة إلى أخرى، وقد بلغت خلال سنوات الدراسة: 5.1% / 5.7% / 6.3%. على توالى مما يعكس ان كلما زادت الضريبة تأثر عكسيا على ربحية المؤسسة .

الجدول رقم 10: تأثير الضريبة على جانبي الأصول والخصوم لي مؤسسة (ROYA LBETON)

البيان	2019	2020	2021
نسبة الضريبة	%52.8	%59.2	%57.3
مبلغ الضريبة	241,687	267,336	1,003,554

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الملحق المتحصل عليه من طرف المؤسسة

ثانيا :دراسة أثر الضريبة على الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي:

يتم حساب نسبة الضريبة بالنسبة لجانِب الاستخدامات المتداولة كما هو موضح في العلاقة التالية:

$$\text{❖ نسبة الضريبة} = \text{الضريبة} \div \text{الاستخدامات المتداولة}$$

كما يتم حساب نسبة الضريبة لجانِب الموارد المتداولة كما هو موضح في العلاقة التالية:

$$\text{❖ نسبة الضريبة} = \text{الضريبة} \div \text{المواد المتداولة}$$

الجدول رقم 11: أثر الضريبة على الاستخدامات المتداولة والموارد المتداولة للفترة (2019-2021)

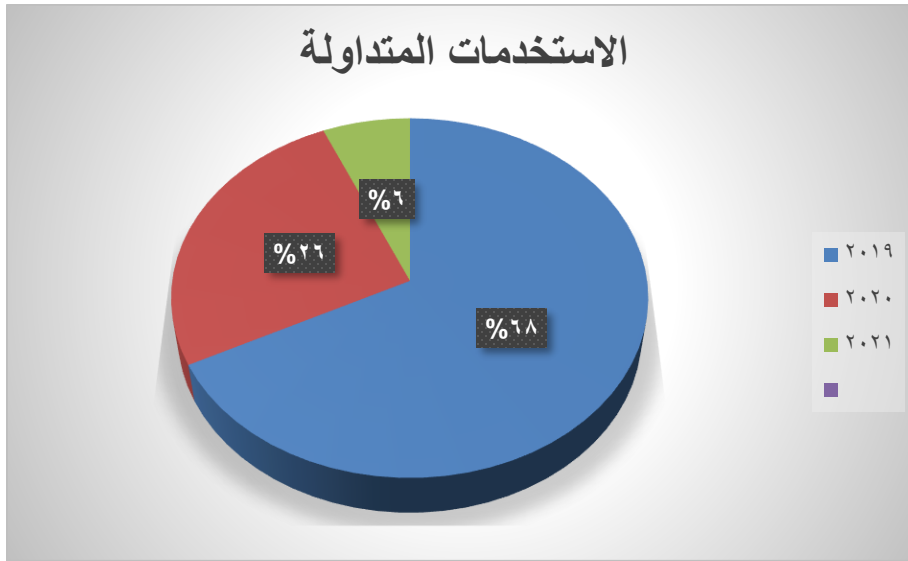
المؤسسة GSP

البيان	2019	2020	2021	
نسبة الضريبة	%0.52	%0.20	%0.18	الاستخدامات المتداولة
مبلغ الضريبة	241,687	267,336	1,003,554	
نسبة الضريبة	%61.7	%81.1	%48.1	المواد المتداولة
مبلغ الضريبة	161711	224796	160645	

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانيات الوظيفية المختصرة للمؤسسة.

من أجل معرفة تأثير الضرائب في جانبي الاستخدامات المتداولة والموارد المتداولة نترجمها في الشكل التالي:

الشكل رقم 02: التمثيل البياني لتأثير الضريبة على الاستخدامات المتداولة للفترة (2019-2021)



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم 1

نلاحظ أن الضريبة بالنسبة للاستخدامات المتداولة خلال سنة 2019 ضئيلة جدا إذ بلغت 0.052 ، أما سنة 2020 فنلاحظ إنها قد انخفضت لتبلغ 0.020 % من إجمالي الاستخدامات المتداولة، في سنة 2021 عرفت أيضا انخفاض لتمثل 0.018 % من اجمالي الاستخدامات المتداولة وهو ما يعكس أن الضرائب ناحية الأصول عديدة الأثر بالنسبة لدورة الاستغلال الخاصة بالمؤسسة.

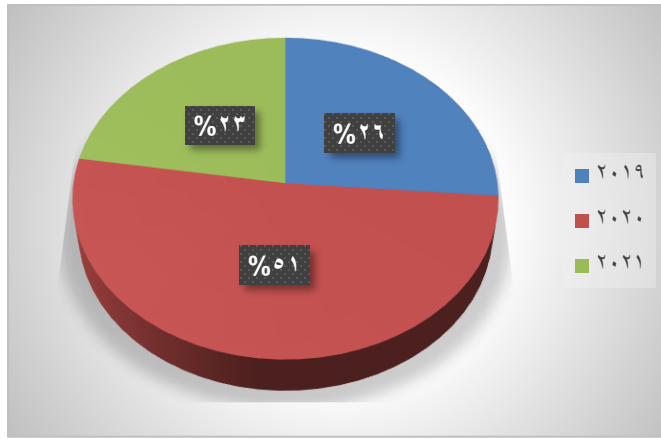
الجدول رقم 12: أثر الضريبة على الاستخدامات المتداولة والموارد المتداولة للفترة (2019-2021)

المؤسسة ROYAL BETON

2021	2020	2019	البيان	
%0.24	%0.48	%0.48	نسبة الضريبة	الاستخدامات المتداولة
50456,03	49346,08	104906,39	مبلغ الضريبة	
%23	%51	%26	نسبة الضريبة	المواد المتداولة
493655	355478	245332	مبلغ الضريبة	

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانيات الوظيفية المختصرة للمؤسسة.

الشكل رقم 13: التمثيل البياني لتأثير الضريبة على الموارد المتداولة للفترة (2019-2021)



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

نلاحظ أن الضريبة مثلت خلال سنة 2019 (23%) من اجمالي الموارد المتداولة، أما سنة 2020 فنلاحظ أنها قد ارتفعت لتبلغ أزيد من (51%) من اجمالي الموارد المتداولة، لتتخفف سنة 2021 وأصبحت تمثل (23%) من الموارد المتداولة نتيجة الانخفاض في قيمة الضرائب ناحية الموارد المتداولة. مما سبق نستنتج أن نسبة الضريبة في جانب الموارد أكثر من نسبتها في جانب الاستخدامات وهذا ينعكس تأثيره على الاحتياج في رأس مال العامل الاجمالي بتقليص قيمته.

خلاصة الفصل:

من خلال الدراسة الميدانية التي قمنا ببيها بالمؤسستين ROYAL BETON &GSP بالوادي والتي ضمت السنوات الثلاث (2019-2020-2021) ومن خلال إسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي والتعمق في كل ما يتعل بأهم الضرائب التي تخضع لذا المؤسستين ودراسة أثرها على الكشوف المالية، والتوازنات المالية والنتائج. وجدنا أن الأثر يتجلى في أثرين.

- أثر مباشر للضريبة يمس أرصدة الميزانية بزيادة ديونها مقارنة بالانخفاض في أصوها وهو ما أدى للإضرار بالجانب الأرباح، أما بالنسبة لأثر الضريبة. فقد تجلى في زيادة مصادر تمويل وخفض الاستخدامات وهو ما يؤثر على التوازن المالي للمؤسسة.

- أثر الضريبة غير مباشر على الربحية يتمثل في التأثير على الأموال الخاصة وبدورها رأس المال العامل. وفي حالة النشاطات الاقتصادية في الجزائر ومن خلال ما سب ذكره في الدراسة الميدانية وجدنا أن للضرائب أثر هامشي على التوازنات الخاصة بالمؤسسة، وكذلك تبين لنا وجود أثر هامشي على أرباحها المحققة وهذا راجع بالأساس للتشريع الجزائري الذي يعتبر متداول مع المؤسسات الاقتصادية، حيث أنه يحرص على عدم عرقلة النشاط الاستثماري

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

من خلال معالجة الموضوع محل الدراسة المتمثل في أثر الضريبة على ربحية المؤسسة تم تطبيق دراستنا على أرض الواقع في المؤسستين الصناعية والتجارية بولاية الوادي وذلك للوصول إلى معرفة الإجابة عن الإشكالية المطروحة سابقا والأسئلة الفرعية التابعة لذا. وقد تم تغطية لمختلف نواحي الموضوع من خلال جانب نظري وجانب تطبيقي. حيث تطرقنا في الجانب النظري لمعرفة الضريبة بصفة عامة من خلال ذكر عموميات على الضريبة وكيفية تنظيمها الفني وأهم أنواع الضريبة وتصنيفاتها، وفي نهاية فصلنا الأول قمنا بتشخيص أهم ضرائب النشاط التي يتم فرضها على المؤسسات الاقتصادية ومن بينها الضرائب على الدخل (الضريبة على الدخل الإجمالي، الضريبة على أرباح الشركات)، (والضرائب على رقم الأعمال) و (الرسم على القيمة المضافة، الرسم على النشاط المهني)، كما تناولنا أيضا أسس دراسة التوازنات المالية في المؤسسة من خلال تقديم امثلة لها.

بينما في الجانب التطبيقي قد قمنا بإسقاط ما توصلنا إليه في الجانب النظري على المؤسستين الصناعية والتجارية (GSP-ROYAL BETOB) حيث حاولنا من خلاله تقديم نظرة على المؤسستين وإبراز الهيكل التنظيمي، وأهم وظائفه وأهدافه وبعد ذلك تطرقنا لدراسة الضرائب التي يخضع لها، ولخصنا نتائج العمل الحالي في نتائج ذات صلت من الجانب النظري وأخرى ذات بالجانب التطبيقي:

النتائج الخاصة بالجانب النظري:

- تعتبر الضريبة أهم مصادر الإيرادات العامة وهي اقتطاع نقدي تفرضه جبرا ودون مقابل على المكلفين بالضريبة.
- تقوم الضريبة على أسس ومبادئ والتي يجب علي الدولة مراعاتها أهمها مبدأ العدالة واليقين والملائمة في تحصيل.
- تسعى الدولة من خلال تطبيقها لتحقيق الموارد المالية بالإضافة إلى أهداف أخرى (اجتماعية، سياسية).
- تأخذ الضرائب على النشاط عدة أنواع ولعل أبرز أنواعها الضريبة على الشركات، الضريبة على الدخل الإجمالي، الرسم على القيمة المضافة، الرسم على النشاط المهني.
- يمكن استعمال التحليل المالي لإثبات تأثير الضريبة على المؤسسة.

النتائج الخاصة بالجانب التطبيقي:

من خلال الدراسة الميدانية التي أجريتها في المؤسسات الصناعية والتجارية (GSP- ROYAL (BETON) توصلنا للنتائج التالية:

- تحقيق المؤسسات لرأس مال العامل موجب خلال فترة الدراسة (2019-2021) وهذا يدل أن المؤسسة تتمتع بهامش مالي احتياجاها قصيرة الأجل وهو ما يجعلها تحقق الجدارة الائتمانية.
- تغطية المؤسسة لاستخداماتها باعتماد على مواردها الدائمة وهو مؤشر يجعلها تحقق توازنها مالي.
- المؤسسات يتوفرنا على خزينة موجبة طيلت فترة الدراسة (2019-2021).
- وجود تأثير مباشر للضريبة على الميزانية وهذا ما تثبته نسبة أثر الضريبة في جانب الصول التي كانت أهم نسبة وهو ما ينتج عنه تخفيض رأس المال العامل لكن بمستوي محدود وهامشي.
- كما يظهر لنا تأثير مباشر للضريبة على الميزانية الوظيفية وهو من خلال أن نسبة أثر الضريبة في الموارد تفوق نسبتها في جانب الاستخدامات وهو ما يبرز وجود تأثير هامشي على الاحتياج في رأس مال العامل الإجمالي.
- للضريبة تأثير غير مباشر ويظهر هذا على تأثير على ربحية المؤسسات. بناء على النتائج السابقة يمكن تأكيد اختبار الفرضيات القائمة:

الفرضية الأولى:

من خلال دراستنا نؤكد صحة الفرضية لوجود تأثير هامشي للضريبة على التوازنات المالية، حيث توصلنا إلى أن للضريبة تأثير على الأصول كما يلي:

- تناقص وتزايد نسبة الضريبة بالنسبة إلى المؤسسات.
- تذبذب نسبة الضريبة بالنسبة للمؤسسات.
- ويظهر لنا أيضا تأثير الضريبة على جدول حسابات النتائج ونتائج المؤسسة.

الفرضية الثانية:

الفرضية صحيحة حيث تقوم الدولة باقتطاع نسبة من رقم الأعمال أو نسبة من القيمة المضافة وهذا لتمويل النفقات العامة وإعادة توزيعها على الهياكل القاعدية.

الفرضية الثالثة:

يمكن تأكيد صحة هذه الفرضية بناء على ما تم التوصل إليه في دراستنا لأثرها على لمؤسستين حيث ينعكس عبها على كل من الأصول أما في الجانب الوظيفي فيتمثل عبها على كل من الاستخداماتها أما بالنسبة لعبها على جدول حسابات النتائج ينعكس على كل من رقم الأعمال والقيمة المضافة.

اقتراحات وتوصيات:

وفي هذا الصدد قمنا بتقديم بعض الاقتراحات التي من شأنها تعزيز التوازن المالي للمؤسسة من خلال النقاط

التالية:

- للتخلص من العبء الضريبي من المستحسن دفع قيمة الضريبة في الآجال المحددة.
- على المؤسسات الاستفادة من ميزة الاعفاءات الضريبية على منتجاته.
- التطلع على القوانين الجديدة التي ينص عليها التشريع الجزائري لتخفيف التأثير الضريبي.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً- الكتب باللغة العربية:

- 1- اعاد حمود القيسي، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الاردن. 2015
- 2- بلال صلاح الأنصاري، أحكام الزكاة والضرائب وتطبيقاتها المعاصرة دراسة تأصيلية مقارنة بين الشريعة والقانون، مركز الدراسات العربية للنشر. والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر، 2015.
- 3- حسني خربوش ، حسين اليحيى، المالية العامة، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر، 2013.
- 4- حمد نور، أحمد رجب عبد العلي، المحاسبة الإدارية، الدار الجامعية ، الإسكندرية، مصر، 1993.
- 5- دراز حامد عبد المجيد: السياسات المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003/2002.
- 6- دراز حامد عبد المجيد: مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية ط1 ،بيروت، 1981.
- 7- زهير احمد قدورة، علم المالية العامة والتشريع الضريبي وتطبيقاته في المملكة الأردنية الهاشمية ،الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2012 .
- 8- سالم صلال راهي الحسناوي، أساسيات الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار المنهجية للنشر والتوزيع، عمان، 2016.
- 9- سعيد عبد العزيز عثمان: النظم الضريبية (مدخل تحليلي مقارنة)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.
- 10- صادق الحاج: المالية العامة، دار صفاء للنشر والتوزيع، 1999.
- 11- طارق عبد العال حماد، إدارة السيولة في الشركات والمصارف - قياس وضبط السيولة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2012.
- 12- عادل العلي، المالية العامة والقانون المالي والضريبي، الطبعة الثانية، مكتبة الجامعة إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
- 13- عبد الباسط علي جاسم الزبيدي، التطورات المالية الدولية الحديثة وأثرها على التشريع الضريبي دراسة تحليلية مقارنة، دارالحامد للنشر والتوزيع، الاردن، 2014.
- 14- عبد الكريم صادق بركات، حامد عبد المجيد دراز، علم المالية العامة، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر، مصر، 1972 .
- 15- عزت عبد الحميد الربيعي، المبادئ العامة للتشريعات الضريبية، دار الولاة للنشر والتوزيع، مصر، 2001.
- 16- عزت ملوك فناوي حسن، أساسيات في المالية العامة، دار العلم للنشر والتوزيع، مصر، 2006.
- 17- علي عباس عياد: النظم الضريبية المقارنة، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 1978.
- 18- علي عباس، الإدارة المالية، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
- 19- فيصل محمود الشواورة، مبادئ الادارة المالية، ط1/ دار المسير النشر والتوزيع، عمان الاردن، 2013، ص، 42.

- 20- قدي عبد المجيد: المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقييمية)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003 .
- 21- محززي محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الثالثة ، الجزائر، 2008.
- 22- محمد حاتم عبد الكريم، الوسيط في علم المالية العامة، دار أبو المجد للطباعة، مصر، 1989.
- 23- محمود رياض عطية، موجز في المالية العامة، دار المعارف، مصر، 2001.
- 24- منير إبراهيم هندي، الأوراق المالية وأسواق رأس المال، منشأة المعارف للتوزيع، الإسكندرية، 1999.
- 25- منير شاکر محمد وآخرون، التحليل المالي: مدخل صناعة القرارات، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2008،
- 26- نجلاء محمد إبراهيم بكر، المالية العامة، أكاديمية طيبة، بدون سنة النشر، مصر.
- ثانيا- الكتب باللغة الأجنبية:

- 1- Ezat Sabir Esmael, The impact of direct-indirect taxation on consumer, University of Suleiman Faculty of Economics and Administration IOSR Journal of Engineering (IOSRJEN) e-ISSN: 2250-3021, p-ISSN: 2278 8719/ Vol. 3, Issue 6 (June. 2013), .
- 2- Jack Harvey, Intermediate Economics , Macmillan International Higher Education, fifth edit in, London.
- 3- Jacques Saraf, Emmanuel Disle, Gestion fiscale, Tome 1, Dunod, France, 2012
- 4- Michel Bouvier , Introduction au droit fiscal général et à la théorie de l'impôt, L.G.D.J Extensio éditions .edition , France, 2010,.

ثالثا- المقالات والمجلات:

- 1- سالمى عبد السلام، مداني عبد القادر، الإنتاج التشريعي لقانون المالية في الجزائر، مجلة التراث، العدد. 2017.
- 2- عبد المجيد قدي: السياسة الجبائية وتأهيل المؤسسة، الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة سطيف 2001
- 3- فاطمة جاسم محمد، سهام محمد جاسم، الاتجاهات الحديثة في تقدير الدخل الخاضع للضريبة في دول عربية مختارة مع إشارة إلى العراق، مجلة. ، الدراسات البصرة 2012 .
- 4- محمد حلو داود الخرسان، جابر حسين علي، قانون سار بينز او كسلي وأثره على كفاءة وفاعلية نظام التقدير الذاتي في التحاسب الضريبي، مجلة. 2014، المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 3، العدد 7.

- 5- يمان تارسيه، محمد خميسي بن رجم، المتاجرة بالملكية تحت تأثير تحليل ربحية المؤسسة ونشاطها التشغيلي، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، العدد السابع، جامعة الشهيد حمة لخضر، الجزائر، 2016.
- 6- يوسف قاشي، إشكالية تحقيق العدالة في النظم الضريبية مع إشارة إلى حالة الجزائر، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 5، العدد 2، 2016.
- رابعاً- الرسائل الجامعية:

1- الدكتوراه:

- 1- فريد حداد، آفاق السياسة الجبائي في دعم التنمية الاقتصادية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2011. 2012.
- 2- محمد لعلاوي، دراسة تحليلية لقواعد تأسيس وتحصيل الضرائب بالجزائر، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة. 2014/2015.
- 3- ناصر مراد: فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر.

2- الماجستير:

- 1- بن يخلف مسعودة، أثر الضريبة على المؤسسة الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007.
- 2- جمال الدين كعواش، تأثير هيكل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أدائها المالي، مذكرة ماجستير، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، 2009.
- 3- حجار مبروكة، أثر السياسة الضريبية على استراتيجية الاستثمار في المؤسسة، مذكرة لنيل الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة الجزائر، 2016.
- 4- الحواس زواق: دور السياسة الجبائية في تأهيل المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير، الجزائر 2004-2005.
- 5- الزهرة فرحاني، اقتصاديات الحجم كعائق لدخول السوق، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد صناعي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012.
- 6- محمد معاذ محمد أديب الدوس، دور المدقق الخارجي في التكاليف الضريبي في سورية (دراسة ميدانية)، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في المراجعة الحسابات، جامعة دمشق، 2014.

7- محمدي حسيبة : دور وأهمية الإصلاحات الجبائية في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 2001 .

3- الماستر:

1- فاطمة الزهراء رمضاني، الأثر الجبائي للبدائل التمويلية للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2011.

2- محمود بركان سياسة تخفيض العملة وأثرها على ربحية المؤسسة الاقتصادية ، مذكر ماستر جامعة قاصدي مرباح ن ورقلة الجزائر، 2.

خامسا- الوثائق:

1- عن الوثائق الداخلية للمؤسسة

الملاحق

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 0013390543575300000

Désignation de l'entreprise :
SARL ROYAL BETON
Activité ENTREPRISE DE COULAGE DE BETON
Adresse CITE TEKSEBT W.EL_OUED

Exercice clos le 31-12-2021

BILAN (ACTIF)

Série G, n°2 (2010)

ACTIF	N			N - 1
	Montants Bruts	Amortissements provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif	0	0	0	0
Immobilisations incorporelles	0	0	0	0
Immobilisations corporelles	0	0	0	0
Terrains	0	0	0	0
Bâtiments	0	0	0	0
Autres immobilisations corporelles	294,652,186	246,463,399	48,188,787	67,232,486
Immobilisations en concession	0	0	0	0
Immobilisations en cours	0	0	0	0
Immobilisations financières	0	0	0	0
Titres mis en équivalence	0	0	0	0
Autres participations et créances rattachées	0	0	0	0
Autres titres immobilisés	0	0	0	0
Prêts et autres actifs financiers non courants	20,000	0	20,000	0
Impôts différés actif	0	0	0	0
TOTAL ACTIF NON COURANT	294,672,186	246,463,399	48,208,787	67,232,486
ACTIFS COURANTS				
Stocks et encours	148,281,212	0	148,281,212	143,487,974
Créances et emplois assimilés	0	0	0	0
Clients	208,489,406	0	208,489,406	138,126,276
Autres débiteurs	3,233,583	0	3,233,583	215,824
Impôts et assimilés	0	0	0	0
Autres créances et emplois assimilés	0	0	0	0
Disponibilités et assimilés	0	0	0	0
Placements et autres actifs financiers courants	0	0	0	0
Trésorerie	155,430,066	0	155,430,066	114,583,156
TOTAL ACTIF COURANT	515,434,267	0	515,434,267	396,413,229
TOTAL GENERAL ACTIF	810,106,453	246,463,399	563,643,054	463,645,715

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 00133905435753000000

Désignation de l'entreprise	
SARL ROYAL BETON	
Activité	ENTREPRISE DE COULAGE DE BETON
Adresse	CITE TEKSEBT W.EL_OUED

Exercice clos le 31-12-2021

BILAN (PASSIF)

PASSIF	N	N - 1
CAPITAUX PROPRES :		
Capital émis	10,000,000	10,000,000
Capital non appelé	0	0
Primes et réserves- Réserves consolidées(1)	2,522,923	2,522,923
Ecart de réévaluation	0	0
Ecart d'équivalence (1)	0	0
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	12,071,255	9,280,426
Autres capitaux propres Report à nouveau	-52,863,077	-60,380,222
Part de la société consolidante (1)	0	0
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I	-28,268,899	-38,576,873
PASSIFS NON-COURANTS :		
Emprunts et dettes financières	5,300,000	0
Impôts (différés et provisionnés)	0	0
Autres dettes non courantes	0	0
Provisions et produits constatés d'avance		
TOTAL II	5,300,000	0
PASSIFS COURANTS :		
Fournisseurs et comptes rattachés	224,528,801	143,826,246
Impôts	1,819,024	1,049,583
Autres dettes	360,264,128	357,346,759
Trésorerie Passif	0	0
TOTAL III	586,611,953	502,222,588
TOTAL PASSIF (I+II+III)	563,643,054	463,645,715

(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 00133905435753000000

Désignation de l'entreprise :	
SARL ROYAL BETON	
Activité	ENTREPRISE DE COULAGE DE BETON
Adresse	CITE TEKSEBT W.EL_OUED

Exercice du 01/01/2021 au 31/12/2021

COMPTE DE RESULTAT

Rubriques	N		N-1		
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	
Ventes de marchandises	0	66,732,856	0	13,361,450	
Production vendue	Produits fabriqués	0	216,342,747	0	
	Prestations de services	0	60,000,000	0	
	Vente de travaux	0	0	0	
Produits annexes	0	0	0	0	
Rabais, remises, ristournes accordés	0	0	2,416	0	
Chiffre d'affaires net des Rabais, remises, ristournes		343,075,604		146,226,634	
Production stockée ou déstockée	0	0	0	0	
Production immobilisée	0	0	0	0	
Subventions d'exploitation	0	0	0	0	
I-Production de l'exercice		343,075,604		146,226,634	
Achats de marchandises vendues	60,196,486	0	11,490,095	0	
Matières premières	110,950,225	0	63,480,795	0	
Autres approvisionnements	12,936,520	0	12,784,205	0	
Variations des stocks	0	0	0	0	
Achats d'études et de prestations de services	0	0	0	0	
Autres consommations	0	0	0	0	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur achats	0	0	0	1,185,396	
Services extérieurs	Sous-traitance générale	0	0	0	
	Locations	54,038,000	0	0	
	Entretien, réparations et maintenance	0	0	38,000	0
	Primes d'assurances	302,614	0	383,066	0
	Personnel extérieur à l'entreprise	0	0	0	0
	Rémunération d'intermédiaires et honoraires	0	0	75,200	0
	Publicité	0	0	30,110	0
	Déplacements, missions et réceptions	0	0	0	0
Autres services	60,815,650	0	12,842,454	0	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services extérieurs	0	0	0	0	
II-Consommations de l'exercice	299,239,495	0	99,938,528	0	
III-Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)	0	43,836,109	0	46,288,106	
Charges de personnel	10,934,658	0	10,945,609	0	
Impôts et taxes et versements assimilés	1,003,554	0	267,336	0	
IV-Excédent brut d'exploitation	0	31,897,897	0	35,075,160	

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 00133905435753000000

Désignation de l'entreprise :	
SARL ROYAL BETON	
Activité	ENTREPRISE DE COULAGE DE BETON
Adresse	CITE TEKSEBT W.EL_OUED

Rubriques	N		N-1	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Autres produits opérationnels	0	38	0	736,563
Autres charges opérationnelles	296,009	0	852,496	0
Dotations aux amortissements	19,043,698	0	25,468,881	0
Provision	0	0	0	0
Pertes de valeur	0	0	0	0
Reprise sur pertes de valeur et provisions	0	0	0	0
V-Résultat opérationnel	0	12,558,228	0	9,490,346
Produits financiers	0	12,394	0	40,294
Charges financières	499,367	0	250,214	0
VI-Résultat financier	486,973	0	209,920	0
VII-Résultat ordinaire (V+VI)	0	12,071,255	0	9,280,426
Eléments extraordinaires (produits) (*)	0	0	0	0
Eléments extraordinaires (Charges) (*)	0	0	0	0
VIII-Résultat extraordinaire	0	0	0	0
Impôts exigibles aux résultats	0	0	0	0

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 00133905435753000000

Désignation de l'entreprise :	
	SARL ROYAL BETON
Activité	ENTREPRISE DE COULAGE DE BETON
Adresse	CITE TEKSEBT W.EL_OUED

Exercice du 01/01/2021 au 31/12/2021

3/ Charges de personnel, impôts, taxes et versements assimilés, autres services:

Rubrique	Montants
Autres services	
Charges locatives et charges de copropriété	0
Etudes et recherches	0
Documentation et divers	0
Transports de biens et transport collectif du personnel	60,815,650
Frais postaux et de télécommunications	0
Services bancaires et assimilés	0
Cotisations et divers	0
TOTAL (1)	60,815,650
Charges de personnel	
Rémunérations du personnel	6,819,690
Rémunérations de l'exploitant individuel (cas d'une EURL)	0
Cotisations aux organismes sociaux	2,618,568
Charges sociales de l'exploitant individuel (cas d'une EURL)	0
Autres charges sociales	0
Autres charges de personnels	1,496,400
TOTAL (2)	10,934,658
Impôts, taxes et versements assimilés	
Impôts, taxes et versements assimilés sur rémunérations	0
Impôts et taxes non récupérables sur chiffres d'affaires	934,261
Autres impôts et taxes (hors impôts sur les résultats)	69,293
TOTAL (3)	1,003,554
TOTAL (1) +(2) +(3)	72,753,862

4/ Autres charges et produits opérationnels :

Autres charges opérationnelles	Montants
Redevances pour concessions, brevets, licences, logiciels et valeurs similaires	0
Moins values sur sorties d'actifs immobilisés non financiers	0
Jetons de présence	0
Perte sur créances irrécouvrables	0
Quote-part de résultat sur opérations faites en commun	0
Amendes et pénalités, subventions accordées, dons et libéralités	0
Charges exceptionnelles de gestion courante	0
Autres charges de gestion courante	296,009
TOTAL	296,009
Autres produits opérationnels	
Redevances pour concessions, brevets, licences, logiciels et valeurs similaires	0
Plus values sur sorties d'actifs immobilisés non financiers	0
Jetons de présence et rémunérations d'administrateurs ou de gérant	0
Quotes-parts de subventions d'investissement virées au résultat de l'exercice	0
Quote-part de résultat sur opérations faites en commun	0
Rentrée sur créances amorties	0
Produits exceptionnels sur opérations de gestion	0
Autres produits de gestion courante	38
TOTAL	38

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 00163905439676500000

Désignation de l'entreprise :
SARL G S P IMPORT & EXPORT
Activité IMPORTATION
Adresse CITE 05 JUILLET SOUHLA SIDI AOUN

Exercice clos le 31-12-2021

BILAN (ACTIF)

Série G, n°2 (2010)

ACTIF	N			N - 1
	Montants Bruts	Amortissements provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif	0	0	0	0
Immobilisations incorporelles	0	0	0	0
Immobilisations corporelles	0	0	0	0
Terrains	0	0	0	0
Bâtiments	0	0	0	0
Autres immobilisations corporelles	0	0	0	0
Immobilisations en concession	0	0	0	0
Immobilisations en cours	0	0	0	0
Immobilisations financières	0	0	0	0
Titres mis en équivalence	0	0	0	0
Autres participations et créances rattachées	0	0	0	0
Autres titres immobilisés	0	0	0	0
Prêts et autres actifs financiers non courants	0	0	0	0
Impôts différés actif	0	0	0	0
TOTAL ACTIF NON COURANT	0	0	0	0
ACTIFS COURANTS				
Stocks et encours	1,414,675	0	1,414,675	0
Créances et emplois assimilés	0	0	0	0
Clients	15,000,001	0	15,000,001	0
Autres débiteurs	799,224	0	799,224	735,561
Impôts et assimilés	1,368,421	0	1,368,421	0
Autres créances et emplois assimilés	0	0	0	0
Disponibilités et assimilés	0	0	0	0
Placements et autres actifs financiers courants	0	0	0	0
Trésorerie	117,871,575	0	117,871,575	201,095,573
TOTAL ACTIF COURANT	136,453,895	0	136,453,895	201,831,135
TOTAL GENERAL ACTIF	136,453,895	0	136,453,895	201,831,135

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 00163905439676500000

Désignation de l'entreprise	
SARL G S P IMPORT & EXPORT	
Activité	IMPORTATION
Adresse	CITE 05 JUILLET SOUHLA SIDI AOUN

Exercice clos le 31-12-2021

BILAN (PASSIF)

PASSIF	N	N - 1
CAPITAUX PROPRES :		
Capital émis	60,000,000	60,000,000
Capital non appelé	0	0
Primes et réserves- Réserves consolidées(1)	610,820	0
Ecart de réévaluation	0	0
Ecart d'équivalence (1)	0	0
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	5,212,955	12,216,414
Autres capitaux propres I Report à nouveau	11,605,593	0
Part de la société consolidante (1)	0	0
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I	77,429,368	72,216,414
PASSIFS NON-COURANTS :		
Emprunts et dettes financières	39,243,665	0
Impôts (différés et provisionnés)	0	0
Autres dettes non courantes	0	0
Provisions et produits constatés d'avance		
TOTAL II	39,243,665	0
PASSIFS COURANTS :		
Fournisseurs et comptes rattachés	11,096,790	0
Impôts	652,941	694,125
Autres dettes	8,031,131	128,920,596
Trésorerie Passif	0	0
TOTAL III	19,780,862	129,614,721
TOTAL PASSIF (I+II+III)	136,453,895	201,831,135

(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 00163905439676500000

Désignation de l'entreprise :	
SARL G S P IMPORT & EXPORT	
Activité	IMPORTATION
Adresse	CITE 05 JUILLET SOUHLA SIDI AOUN

Exercice du 01/01/2021 au 31/12/2021

COMPTE DE RESULTAT

Rubriques	N		N-1	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Ventes de marchandises	0	347,317,653	0	311,344,839
Production vendue	Produits fabriqués	0	0	0
	Prestations de services	0	0	0
	Vente de travaux	0	0	0
	Produits annexes	0	0	0
Rabais, remises, ristournes accordés	0	0	0	0
Chiffre d'affaires net des Rabais, remises, ristournes		347,317,653		311,344,839
Production stockée ou déstockée	0	0	0	0
Production immobilisée	0	0	0	0
Subventions d'exploitation	0	0	0	0
I-Production de l'exercice		347,317,653		311,344,839
Achats de marchandises vendues	318,896,290	0	278,692,893	0
Matières premières	0	0	0	0
Autres approvisionnements	0	0	0	0
Variations des stocks	0	0	0	0
Achats d'études et de prestations de services	0	0	0	0
Autres consommations	0	0	0	0
Rabais, remises, ristournes obtenus sur achats	0	0	0	0
Services extérieurs	Sous-traitance générale	0	0	0
	Locations	0	0	0
	Entretien, réparations et maintenance	0	0	0
	Primes d'assurances	432,276	0	226,514
	Personnel extérieur à l'entreprise	0	0	0
	Rémunération d'intermédiaires et honoraires	155,000	0	0
	Publicité	30,110	0	30,110
	Déplacements, missions et réceptions	1,043,719	0	261,328
	Autres services	1,854,084	0	1,854,084
	Rabais, remises, ristournes obtenus sur services extérieurs	0	0	0
II-Consommations de l'exercice	322,411,479	0	281,064,929	0
III-Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)	0	24,906,174	0	30,279,909
Charges de personnel	426,290	0	1,285,482	0
Impôts et taxes et versements assimilés	6,898,572	0	6,696,368	0
IV-Excédent brut d'exploitation	0	17,581,312	0	22,298,060

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 00163905439676500000

Désignation de l'entreprise :	
SARL G S P IMPORT & EXPORT	
Activité	IMPORTATION
Adresse	CITE 05 JUILLET SOUHLA SIDI AOUN

Rubriques	N		N-1	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Autres produits opérationnels	0	7,060	0	0
Autres charges opérationnelles	821,658	0	3,336,945	0
Dotations aux amortissements	0	0	0	0
Provision	0	0	0	0
Pertes de valeur	0	0	0	0
Reprise sur pertes de valeur et provisions	0	0	0	0
V-Résultat opérationnel	0	16,766,715	0	18,961,115
Produits financiers	0	229,868	0	653,445
Charges financières	9,952,049	0	3,105,893	0
VI-Résultat financier	9,722,181	0	2,452,448	0
VII-Résultat ordinaire (V+VI)	0	7,044,534	0	16,508,667
Eléments extraordinaires (produits) (*)	0	0	0	0
Eléments extraordinaires (Charges) (*)	79	0	0	0
VIII-Résultat extraordinaire	0	0	0	0
Impôts exigibles sur résultats	1,831,579	0	4,292,253	0
Impôts différés (variations) sur résultats	0	0	0	0

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 00163905439676500000

Désignation de l'entreprise :	
SARL G S P IMPORT & EXPORT	
Activité	IMPORTATION
Adresse	CITE 05 JUILLET SOUIHLA SIDI AOUN

Exercice du 01/01/2021 au 31/12/2021


3/ Charges de personnel, impôts, taxes et versements assimilés, autres services:

Rubrique	Montants
Autres services	
Charges locatives et charges de copropriété	1,854,084
Etudes et recherches	0
Documentation et divers	0
Transports de biens et transport collectif du personnel	0
Frais postaux et de télécommunications	0
Services bancaires et assimilés	0
Cotisations et divers	0
TOTAL (1)	1,854,084
Charges de personnel	
Rémunérations du personnel	298,994
Rémunérations de l'exploitant individuel (cas d'une EURL)	0
Cotisations aux organismes sociaux	71,765
Charges sociales de l'exploitant individuel (cas d'une EURL)	0
Autres charges sociales	0
Autres charges de personnels	55,532
TOTAL (2)	426,290
Impôts, taxes et versements assimilés	
Impôts, taxes et versements assimilés sur rémunérations	0
Impôts et taxes non récupérables sur chiffres d'affaires	4,863,436
Autres impôts et taxes (hors impôts sur les résultats)	2,035,136
TOTAL (3)	6,898,572
TOTAL (1) +(2) +(3)	9,178,947


4/ Autres charges et produits opérationnels :

Autres charges opérationnelles	Montants
Redevances pour concessions, brevets, licences, logiciels et valeurs similaires	0
Moins values sur sorties d'actifs immobilisés non financiers	0
Jetons de présence	0
Perte sur créances irrécouvrables	0
Quote-part de résultat sur opérations faites en commun	0
Amendes et pénalités, subventions accordées, dons et libéralités	626,142
Charges exceptionnelles de gestion courante	0
Autres charges de gestion courante	195,516
TOTAL	821,658

Autres produits opérationnels	Montants
Redevances pour concessions, brevets, licences, logiciels et valeurs similaires	0
Plus values sur sorties d'actifs immobilisés non financiers	0
Jetons de présence et rémunérations d'administrateurs ou de gérant	0
Quotes-parts de subventions d'investissement virées au résultat de l'exercice	0
Quote-part de résultat sur opérations faites en commun	0
Rentrée sur créances amorties	80
Produits exceptionnels sur opérations de gestion	0
Autres produits de gestion courante	7,060



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة شهيد حمه لخضر الوادي



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: الحاسب الآلي والإحصاء

التصريح الشرفي
الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لانجاز بحث علمي

أنا الممضي أسفله،

السيد (ة): محمد بن عبد الوهاب، الصفقة: طالب، أستاذ، باحث..... طالب

الحامل (ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 20.09.09.09.09، والصادر بتاريخ: 2023/05/17

المسجل بكلية/معهد: الكلية الاقتصادية والتجارية، القسم: الحاسب الآلي والإحصاء

والمكلف (ة) بانجاز أعمال بحث في إطار أطروحة ماستر، الشعبة: المالية والإحصاء

التخصص: الإحصاء

مذكرة ماستر التحمل العنوان: التأثير الاقتصادي لريادة الأعمال

.....

أصرح بشرفي أنني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في انجاز البحث المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ:

توقيع المعني و البصمة (ة)